التغير الحضري والصراع

الفصل 13 من كتاب

مدخل الى جغرافية الحضر الاجتماعية

بول نوكس و ستيفن بنج

ترجمة بتصرف
أ.د. مضر خليل عمر

الأسئلة الرئيسية التي يتناولها هذا الفصل

- لماذا هناك مصادر رئيسية للصراع بين الأحياء السكنية المختلفة في المدن ؟
- ما هي الأنماط الرئيسية لتوزيع الخدمات في المدن ؟
- ما هي الأسباب الرئيسية لتنامي التفاوت الاجتماعي في المدن الغربية ؟

تأثيرات العوامل الخارجية

ينبع جزء كبير من الضغوط التي تُشكّل محور مناهج السلوكيين في جغرافية الحضر الاجتماعية من رغبة الأسر في تعظيم صافي التأثيرات الخارجية للحياة الحضرية . تُسمى هذه التأثيرات أحيانًا بالتأثيرات غير المباشرة أو تأثيرات الطرف الثالث ، وهي نواتج ثانوية غير مُسعرة لإنتاج أو استهلاك السلع والخدمات بمختلف أنواعها . ويُعد تأثير العوامل الخارجية ظاهرًا إذا كان نشاط شخص أو مجموعة أو مؤسسة يؤثر على رفاهية الآخرين . ومن الأمثلة الكلاسيكية على ذلك المصنع الذي يُلوّث الهواء وإمدادات المياه المحلية أثناء عمله ، مما يُسبب تأثيرات خارجية سلبية للسكان المجاورين . في المقابل ، تُنتج الحدائق العامة المُعتنى بها جيدًا آثارًا خارجية إيجابية لمعظم السكان المجاورين . كما يُؤدي سلوك الأفراد إلى آثار خارجية .

ويمكن تقسيم هذه الآثار إلى آثار خارجية تتعلق بـ "السلوك العام" وآثار خارجية تتعلق بـ "المكانة" . تشمل الأولى سلوك الناس فيما يتعلق بالسلوك العام (مثل الهدوء والرصانة والترتيب)، وصيانة الممتلكات وتربية الأطفال . أما الآثار الخارجية المتعلقة بالمكانة فتتعلق بـ "المجد المنعكس" (أو غير ذلك) للعيش في حي مميز . لذلك ، يمكن أن تتخذ الآثار الخارجية أشكالًا متنوعة . وهي ، علاوة على ذلك ، معقدة للغاية في عملها . لننظر، على سبيل المثال ، إلى سلوك أسرة في إضافة واجهة حجرية مقلدة إلى الجزء الخارجي من منزلها ، أو إضافة مصابيح جديدة كلمسات نهائية إلى عملها . بالنسبة لأحد الجيران ، قد يُولد هذا النشاط أثرًا خارجيًا إيجابيًا في شكل تحسين جودة البيئة ؛ ولكن بالنسبة لشخص آخر لديه أذواق مختلفة في التصميم ، فقد ينتج عنه تأثير خارجي سلبي قوي بالقدر نفسه .

تكاليف القرب و إمكانية الوصول

بالنسبة للجغرافي ، ينبع جزء كبير من أهمية التأثيرات الخارجية من حقيقة أن شدتها عادةً ما تكون دالة للموقع النسبي . ويمكن التمييز بشكل مفيد بين تكلفة إمكانية الوصول إلى المرافق الحضرية المرغوبة وتكاليف القرب من الجوانب غير المرغوب فيها للحياة الحضرية . ومع ذلك ، فإن كلاهما نتاج الموقع النسبي

، ومن الواضح أن التنظيم المكاني للفئات الاجتماعية فيما يتعلق ببعضها البعض وبالبنية التحتية الحضرية يحدد بالتالي الكثافة الصافية للتأثيرات الخارجية التي تتمتع بها . وكقاعدة عامة ، بطبيعة الحال، فإن أولئك الذين يتمتعون بأكبر قدر من الثروة والسلطة وأفضل المعرفة سيكونون في أفضل وضع لجني فوائد التأثيرات الخارجية الإيجابية ودرء الأنشطة التي تولد تأثيرات خارجية سلبية . غالبًا ما يُقصد بموقع المرافق العامة ، مثل طرق النقل والمستشفيات والمراكز الرياضية ، تحسين الطبيعة التراجعية للميزة المكانية الناتجة عن المنافسة الخاصة ، إلا أن "الآليات الخفية" للصراع الجماعي تميل إلى ضمان تمتع سكان الأحياء الأكثر ثراءً وقوةً بفائدة صافية كبيرة نتيجةً للقرارات التي تؤثر على موقع المنافع العامة وتنظيم الخدمات العامة.

المنافسة والصراع على التأثيرات الخارجية

من الواضح إذن أن نمط مجالات التأثيرات الخارجية يمكن أن يُمارس تأثيرًا قويًا على رفاهية الناس . ولهذا السبب ، يرى العديد من المعلقين أن الجغرافيا الاجتماعية للمدينة هي نتاج المنافسة والصراعات التي تُحل في المجتمع ككل بين مجموعات غير متكافئة الإمكانيات تسعى إلى الحصول على وصول حصري إلى التأثيرات الخارجية الإيجابية ، وتحويل مجالات التأثيرات الخارجية السلبية إلى أماكن أخرى . يعتمد شكل وموقع وتركيز هذا الصراع ، في نهاية المطاف ، على التغيرات طويلة الأمد في البنية الحضرية والصراعات الطبقية الأوسع ، وهي نقطة أكد عليها جونستون أيضًا : بما أن التغييرات في النسيج الحضري تُدخل مصادر جديدة للتأثيرات الخارجية الإيجابية والسلبية ، فإنها تُمثل مصادر محتملة للصراعات المحلية .

في مواجهة هذه التغييرات المقترحة ، يكون المتظاهرون الرئيسيون عادةً هم من لديهم أكبر الخسائر : مُلّاك العقارات ، الذين يُدركون احتمال انخفاض قيم الأراضي ، وأولياء الأمور، الذين يُحددون التدهور المُحتمل في مدارس المنطقة . بشكل عام ، فإن مُلّاك العقارات الأكثر ثراءً هم من لديهم أكبر الخسائر، وهم ، نظرًا لقدرتهم على شراء الاستشارات القانونية والتقنية ومعرفتهم الأوسع بالأنظمة السياسية التي تُفصل في مثل هذه الصراعات ، وعلاقاتهم بها ، هم الأكثر قدرة على منع التغييرات التي من المُحتمل أن تُضر بمصالحهم . عادةً ما تُلعب مثل هذه الصراعات محليًا ، لكن وجودها جزء من ديناميكية المدن الرأسمالية . إن تعديلات استخدام الأراضي ضرورية لتحقيق الأرباح للمستثمرين، وإذا كان الخاسرون في النزاعات حول التغييرات هم الأقل ثراءً ، فإنهم يتحملون بشكل كبير ثمن تلك التغييرات . تُعد الصراعات المحلية جزءًا من الصراع العام بين الطبقات داخل المجتمع الرأسمالي . (جونستون 1984، ص 232،)

يجب أن ندرك أيضًا أن المواقف تجاه التأثيرات الخارجية مرتبطة أيضًا بالمعايير الثقافية والمؤسسات الدينية وشبكات القرابة الأسرية التي تظهرها المجتمعات العرقية المختلفة . على سبيل المثال ، وجد تاكاهاشي (1998) وصمًا كبيرًا للأشخاص المصابين بالإيدز بين كل من المجتمعات اللاتينية والفيتنامية في كاليفورنيا . وهذا بدوره يؤدي إلى عداء بين هذه المجتمعات تجاه مرافق العلاج لضحايا الإيدز . ويرتبط الخوف من هذه الظاهرة جزئيًا بالعداء لما يُسمى "غزوًا" للممارسات الغربية "غير الأخلاقية" . بالإضافة إلى ذلك ، قد يُعزى غياب التعاطف مع المشردين إلى ترسيخ أخلاقيات الاعتماد على الذات في هذه المجتمعات .

وكما يُشير تاكاهاشي ، من المهم عدم الاكتفاء بإدانة معارضة الأحياء كونها أنانية ورجعية ، بل فهم المعايير الثقافية الأساسية التي تُؤدي إلى مثل هذه النتائج . على المدى البعيد ، تتمثل إحدى النتائج الرئيسية لحل النزاعات المحلية في إنشاء مجموعة من الأقاليم بحكم الواقع على أساس الدخل والعرق ، حيث يستجيب الناس بالانتقال إلى الأحياء السكنية حيث يمكنهم مشاركة تأثيراتهم الخارجية الإيجابية مع بعضهم البعض ، ويكونون قادرين على تجنب ، قدر الإمكان ، أولئك الذين يفرضون تأثيرات خارجية سلبية . كما يحاول سكان

هذه المناطق تحسين جودة حياتهم والحفاظ عليها من خلال العمل الجماعي : التنافس من خلال مجموعات الأحياء الرسمية وغير الرسمية والمؤسسات السياسية المحلية لجذب المرافق العامة وتعزيزها ومنع المرافق العامة من الانتقاص منها .

من أكثر استراتيجيات المجتمع شيوعًا في هذا السياق التعبير عن المطالبات بشأن قضية معينة ، سواء من خلال تنظيم الالتماسات ، أو الضغط على السياسيين والبيروقراطيين ، أو الكتابة إلى الصحف ، أو تشكيل مجموعات من السكان المحليين ، أو الاعتصامات ، أو توزيع المنشورات ، والملصقات . يمكن أن يمتد خيار "التعبير عن الرأي" هذا أحيانًا ليشمل الأنشطة غير القانونية ، مثل العنف الشخصي ، وإتلاف الممتلكات ، والاعتصامات ، والانتهاكات المتعمدة لقوانين مكافحة التمييز . كبديل ، تستطيع بعض المجتمعات استخدام قنوات المشاركة الرسمية كاستراتيجية مربحة عندما تجد نفسها في صراع مع مجتمعات أو مؤسسات أخرى

وهناك خيار آخر متاح للمجتمعات وهو خيار "الاستسلام لفرض التأثيرات الخارجية السلبية" (ويُطلق عليه أيضًا خيار "الولاء") . وهذا شائع بشكل خاص عندما تشعر المجتمعات بأن استراتيجيات التعبير عن الرأي تُتجاهل أو تُرفض بانتظام ، وأن المشاركة غير فعالة . فكثير من الأشخاص الذين لا يوافقون على خطط المدن ، على سبيل المثال ، يستسلمون ببساطة لما هو "حتمي" لأنهم يشعرون بعدم قدرتهم ، فرديًا أو جماعيًا ، على ممارسة أي تأثير حقيقي على صانعي السياسات . الاستراتيجية الأخيرة هي إعادة التوطين (وتُسمى أيضًا خيار "الخروج") ، وهي استراتيجية أسرية وليست مجتمعية ، وتعيدنا إلى فكرة جغرافية متطورة باستمرار للأراضي الفعلية .

إمكانية الوصول إلى الخدمات والمرافق العامة

توجد في كل مدينة مجموعة كبيرة ومتنوعة من الخدمات والمرافق العامة - الحدائق والمدارس والمطاعم والمسارح والمكتبات ومحطات الإطفاء والمتاجر وعيادات الأطباء والمستشفيات ومراكز الرعاية النهارية ومكاتب البريد وممرات المشي على ضفاف النهر وما إلى ذلك - وهي خدمات محددة بنقاط محددة (أي مرتبطة بمواقع محددة) وبالتالي تُظهر آثارًا خارجية ذات آثار متناقصة (أي انخفاض في الكثافة مع البعد عن نقطة ثابتة) . يجب أن نضيف إلى هذه العوامل بعض العيوب الخاصة بالمكان والأنشطة الضارة المرتبطة ببعض الخدمات : مكبات النفايات ومحارق الجثث ، على سبيل المثال ؛ ويجب أن ندرك أن ما يُمثل ميزة للبعض (مدرسة ، أو ملعب كرة قدم ، على سبيل المثال) قد يُمثل عائقًا للآخرين .

ومن منظور آخر ، من الواضح أن بعض العوامل الخارجية تنطبق فقط على المستخدمين ، بينما تنطبق أخرى على أحياء بأكملها . وأخيرًا ، يجب أن ندرك أن شدة هذه العوامل الخارجية ستختلف أيضًا وفقًا للمسافة التي يفضلها الناس من خدمات أو مرافق معينة (الشكل 13.1). وبالتالي ، فإننا نواجه مجموعة معقدة للغاية من الظواهر . فالعوامل الخارجية المرتبطة بالقرب المادي من الخدمات والمرافق والعيوب لا تُثير فقط التنافس والصراع بين الأسر داخل أسواق الإسكان المختلفة ، بل تُؤدي أيضًا إلى ظهور استراتيجيات سياسية جماعية ، بما في ذلك تشكيل تحالفات بين مختلف المؤسسات والمنظمات ، وانتشار مجتمعات فعلية مميزة ، تتضمن تبادليتها أنماط حياة تعتمد إلى حد ما على إمكانية الوصول إلى مرافق محددة . تُمثل هذه التحالفات والمجتمعات الأطراف الرئيسية في كثير من الصراع الدائر حول الحفاظ على جودة الحياة النسبية وتعزيزها في مختلف البيئات الحضرية .

وهكذا ، أصبحت السياسات المجتمعية (المعروفة أيضًا باسم سياسات "المناطق النائية") سمة رئيسية للمدن المعاصرة . ومع ذلك ، تجدر الإشارة إلى أن الصراعات العلنية المرتبطة بنشاط الأحياء السكنية أصبحت أكثر تواترًا مع اتساع نطاق إشغال المساكن ، ومع استبدال مشاريع الإسكان والبناء واسعة النطاق

بالأنشطة الأصغر حجمًا كونها الجانب المهيمن على التنمية الحضرية . ويترتب على ذلك أن قدرًا كبيرًا من نشاط الأحياء السكنية يرتبط ارتباطًا مباشرًا بنشاط البناء والتطوير في محيط المناطق الحضرية. من المرجح أن يشارك أصحاب المصلحة الأكبر في بيئة محلية معينة (أي مالكي العقارات وأولياء أمور الأطفال في سن المدرسة) في أنشطة الأحياء السكنية ، وتميل أنواع الصراعات السائدة إلى الارتباط بالتنظيم العام لأنماط التنمية الحضرية التي يبادر بها القطاع الخاص ، ومشاريع البناء التي يبادر بها القطاع العام (مثل الطرق السريعة الجديدة ، وتوسيع الشوارع ، ومشاريع التجديد الحضري) ، وبجودة الخدمات العامة .

Figure 13.1 Preferred residential distance from different public facilities.
Source: Smith (1980).

إن فهم أنماط تقديم الخدمات وموقع المرافق ليس مجرد مسألة تنافس وصراع حول أي الأسر تفوز بقرب الخدمات والمرافق الأكثر جاذبية ، وأي المجتمعات قادرة على "الاستحواذ" على خدمات ومرافق جديدة . كما أن جغرافية العديد من الخدمات والمرافق هي نتاج عوامل أخرى : التأثيرات "النسيجية" للبيئة الحضرية ، والتنظيم الداخلي وسياسات بعض المهن و وكالات تقديم الخدمات ، والروابط الوظيفية القائمة بين بعض الخدمات والأنشطة الأخرى ، على سبيل المثال . هذا ، بالطبع ، يعني أن الأنماط الكلية للخدمات وتوفير المرافق نادرًا ما تُظهر علاقات واضحة أو لا لبس فيها مع البيئة الاجتماعية الحضرية . ومع ذلك ، من الواضح أن الاتجاه العام هو أن المجتمعات الأكثر ثراءً وقوةً ونشاطًا تستحوذ على حصة غير متناسبة من الآثار الخارجية الإيجابية المرتبطة بالخدمات والمرافق الحضرية.

الآثار الكلية للأنماط الكلية

بما أن الكثير مما يحدث داخل الساحة الحضرية ينطوي على حل النزاعات حول التنظيم المكاني والموقع النسبي لبعض "المزايا" و"السيئات" ، يبقى السؤال حول العلاقات بين نتائج هذه الصراعات (مجتمعات معزولة ، بحكم الواقع وبحكم القانون ، مع إمكانية الوصول إلى "حزم" مختلفة من الخدمات والتأثيرات الخارجية) من جهة ، والعمليات الشاملة للتمايز والتغيير الحضريين من جهة أخرى . في بداية هذا الفصل ، أُشير إلى أن الأحياء السكنية الأكثر ثراءً وقوةً ستتمتع بفائدة صافية تراكمية نتيجةً لنتائج الصراع

والتنافس على تنظيم وموقع الخدمات والمرافق . وهذا يعني أن التنمية الحضرية تهيمن عليها تعديلات هامشية في البيئة الاجتماعية ، حيث تُجرى مشاريع تطوير جديدة لتتناسب مع الوضع الراهن . ومع ذلك ، فقد خلصت العديد من الدراسات حول توزيع الخدمات والمرافق داخل المناطق الحضرية إلى أنها تُظهر تفاوتًا غير نمطي ، حيث تُعزي عدم التوافق بين وضع المجتمع والتنظيم المكاني للخدمات والمرافق إلى مزيج من الأحداث الفردية وقواعد القرار البيروقراطية . ومع ذلك ، من المهم النظر في آثار الأنماط الكلية لمواقع الخدمات والمرافق ، ليس فقط فيما يتعلق بكيفية تكثيفها أو تحسينها للتفاوت الاجتماعي والاقتصادي ، ولكن أيضًا فيما يتعلق بجدلية المكان الاجتماعية الأوسع . ما يُطرح هنا هو كيفية استمرار العلاقات الاقتصادية والطبقية المتأصلة في الرأسمالية في المدن من خلال العمليات البيئية .

المرافق، والنقائص، وإعادة الإنتاج الاجتماعي

من منظور بنيوي واسع ، يمكننا أن نرى أن بيئة المدن توفر بعض الشروط اللازمة لإعادة إنتاج العلاقات الضرورية بين العمل ورأس المال ، ولاستقرار وشرعية التكوين الاجتماعي المرتبط بها . وهكذا ، نجد قوة عاملة من ذوي الياقات البيضاء تُعاد إنتاجها في حي سكني من ذوي الياقات البيضاء ، وقوة عاملة من ذوي الياقات الزرقاء تُعاد إنتاجها في حي سكني من ذوي الياقات الزرقاء ، وهكذا . من العوامل الأساسية في هذا التكاثر التفاوت في الوصول إلى الموارد النادرة ، وخاصةً الموارد التعليمية ، بين الأحياء السكنية ، إذ يُسهم ذلك في الحفاظ على الفوارق الطبقية والجوارية في "القدرة السوقية" (القدرة على القيام بوظائف معينة ضمن النظام الاقتصادي) من جيل إلى آخر.

وفي الوقت نفسه ، لا تُسهم مواقع الخدمات والمرافق "التعويضية" في إعادة إنتاج والحفاظ على عدد كافٍ من العمال (على حساب دافعي الضرائب بدلاً من أصحاب العمل) فحسب ، بل تُسهم أيضاً في تهدئة السخط الذي قد يُعززه وضعهم . ويصعب أحياناً التمييز المفاهيمي والتجريبي بين وظيفتي التراكم والشرعية للخدمات ، في حين أن سياسات تقديم الخدمات نادراً ما ترتبط بشكل صريح أو علني بالمفاهيم الوظيفية للتراكم أو الشرعية . لأن تقديم الخدمات العامة يتوقف على مجموعة متنوعة من العوامل الاجتماعية والسياسية التي تشمل أطرًا زمنية ودورات زمنية مختلفة ، فمن المفيد التفكير من حيث الخدمات المصفوفة على طول سلسلة متصلة مع دالة التراكم في أحد طرفيها ودالة الشرعية في الطرف الآخر (الشكل 13.2).

Figure 13.2 A conceptual ranking of services.
Source: Staeheli (1989), p. 242.

يمكن عد الخدمات الواقعة على طرف التراكم من السلسلة المتصلة مهمة لتراكم رأس المال ، ويتم توفيرها في المقام الأول بما يتماشى مع احتياجات رأس المال ؛ وتُعد الطرق وشبكات المياه والصرف الصحي خدمات تراكم نموذجية ، لأنها تسمح بالتطوير الأولي للأرض ، وتحافظ على قيمتها التبادلية اللاحقة . وبالتالي ، يتأثر تقديمها بشكل كبير بالمستويات العليا من الحكومة ، وباحتياجات رأس المال الكبير والمتنقل . هذا التأثير... هو تأثير مُيسّر على توزيع خدمات التراكمي . في المقابل ، تتسم خدمات إضفاء الشرعية بطابع تقديري أكبر . فالحدائق والمكتبات ، على سبيل المثال ، تُقدم عمومًا لمصلحة عامة الناس "غير المنتمين إلى طبقات اجتماعية مختلفة" ، وقيمتها الخدمية بالنسبة لرأس المال حقيقية ، ولكنها غير مباشرة ، وربما تتراكم على مدى فترة زمنية أطول .

ولأن هذه الخدمات تُقدم للجمهور، فمن الشائع أن تشارك مجموعات صغيرة وأفراد في عملية صنع القرار؛ وتُميز سياسات الاستهلاك هذه العملية . ويعني تنوع الشخصيات والاهتمامات المتعلقة بتقديم خدمات إضفاء الشرعية أن الطلب على هذه الخدمات من المرجح أن يكون غير متساوٍ . وأخيرًا ، تمزج بعض الخدمات بين اهتمامات التراكم واهتمامات إضفاء الشرعية ، وبالتالي تقع في منتصف السلسلة . هذه الخدمات ضرورية لتراكم رأس المال ، وبالتالي ، ستكون بعض جوانب تقديمها متشابهة في معظم البلديات . ومع ذلك ، فإن الخدمات في منتصف السلسلة ، مثل حماية الشرطة والمدارس المحلية ، تنطوي أيضًا على عنصر تقديري كبير قد يؤدي إلى مزيد من التباين. (ستاهيلي، 1989، ص 243) ومن ثم ، فإن أنماط توفير الخدمات والمرافق هي نتاج التكوين الاجتماعي وعنصر في استمراره.

إعادة هيكلة المدن

<u>عدم المساواة والصراع</u>

كما رأينا في الفصل الأول ، دخلت المدن في جميع أنحاء العالم المتقدم مؤخرًا مرحلة جديدة - أو على الأقل ، بدأت مرحلة انتقالية مميزة - استجابةً للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية المتغيرة . وقد تفاقم القلق المستمر للتحضر بسبب ضرورات إعادة هيكلة المدن ليس فقط لاستيعاب هذه الظروف المتغيرة ، ولكن أيضًا لاستغلال التقنيات الجديدة والقوى الاجتماعية والثقافية الجديدة . من بين السمات الرئيسية لإعادة الهيكلة هذه ، لامركزية الوظائف والخدمات والمساكن ، من مراكز المدن التقليدية إلى المناطق الضواحي و"المدن الطرفية" ضمن الأطر الحضرية الموسعة ؛ وتراجع قواعد التوظيف التقليدية في وسط المدن ، في قطاعات التصنيع والأرصفة والسكك الحديدية والتوزيع والتخزين ؛ وإعادة مركزية خدمات الأعمال رفيعة المستوى في المناطق التجارية المركزية ؛ وتجديد أحياء سكنية مختارة من وسط المدن ؛ وتوطين السكان المتبقين من الفئات المهمشة والمحرومة والمهاجرين غير المهرة في أحياء سكنية أخرى من وسط المدن ؛ وظهور "سياسة جديدة" للمحافظة المالية ؛ وظهور سياسة جديدة للعرق ؛ وظهور "ثقافات جديدة" للاستهلاك المادي وأنماط الحياة المتمايزة ؛ وتأنيث الفقر؛ وتكثيف الاستقطاب الاقتصادي والاجتماعي.

في غضون ذلك ، أدت الحاجة إلى استيعاب مزيج جديد من الصناعة والتوظيف ضمن نسيج بيئة مبنية قائمة إلى صراعات محلية حول عمليات التطوير وتحويل الأراضي . يتجاوز نطاق هذا الكتاب تناول هذه القضايا بشكل منهجي ، أو إنصاف أي منها بعمق . لذا ، يكفي توضيح بعض جوانب العواقب الاجتماعية والمكانية للتغيير الحضري وإعادة الهيكلة .

اللامركزية وإمكانية الوصول إلى الخدمات والمرافق

أدت إعادة هيكلة الشكل الحضري استجابةً لهيمنة السيارات إلى وضع حد للفكرة التقليدية القائلة بأن الوظائف والمتاجر والمدارس والخدمات الصحية والمرافق المجتمعية ستكون على مسافة قريبة سيرًا على الأقدام من المنازل . حتى بحلول عام 1960 ، كان أكثر من 90% من الأسر في أحدث المناطق تطورًا في كاليفورنيا الكبرى تمتلك سيارة واحدة على الأقل ، وما بين 40 و45% يمتلكون سيارتين أو أكثر . بحلول عام ١٩٧٠، تحققت مستويات مماثلة من ملكية السيارات في معظم المناطق الحضرية الأخرى في الولايات المتحدة ، بينما بدأ انتشار ملكية السيارات في أوروبا يتسارع أخيرًا . ومن نتائج هذا الاتجاه ميل أصحاب العمل وتجار التجزئة والمخططين إلى اتخاذ قراراتهم بشأن المواقع بناءً على افتراض سهولة التنقل الشخصي.

وكما نوقش في الفصل الثالث ، فإن المثال الأبرز على ذلك هو صعود مراكز التسوق في الضواحي ومراكز التسوق . فقد أعادت قوتها الجاذبة ترتيب... ليس فقط الجغرافيا التجارية للمناطق الحضرية ، بل أيضًا الحياة الاجتماعية للضواحي . أصبحت مراكز التسوق أكثر أماكن التجمع شعبيةً للمراهقين في الضواحي ، ويستخدمها البالغون للتنزه ، تمامًا كما استخدم الأوروبيون القاريون مراكز مدنهم أيام الأحد وأمسيات الصيف . يقضي الأمريكيون الآن وقتًا أطول في مراكز التسوق أكثر من أي مكان آخر خارج منازلهم وأماكن عملهم .

إمكانية الوصول وعدم المساواة الاجتماعية

ومع ذلك ، يتمتع أفراد الطبقة المتوسطة وكبار السن والسكان الذكور بفوائد زيادة القدرة على الحركة بشكل غير متناسب . ففي الولايات المتحدة ، على سبيل المثال ، على الرغم من أن النسبة الإجمالية للسيارات إلى الأسر قد زادت من 1.3 إلى 3.0 بين عامي 1960 و2005 ، إلا أن الأسر الأكثر ثراءً فقط هي التي شهدت زيادة في ملكية السيارات . كانت الأسر الأقل ثراءً ، كمجموعة ، أسوأ حالًا في عام 2005 مما كانت عليه في عام 1960 . في الواقع، أظهرت الدراسات الاستقصائية أنه على الرغم من ظهور "عصر السيارات" ، فإن حوالي ثلاثة من كل عشرة من سكان المناطق الحضرية يفتقرون إلى إمكانية الوصول الشخصي المباشر إلى سيارة آلية . كثير من هؤلاء الأفراد من كبار السن أو الفقراء أو السود ، وكثير منهم من سكان المناطق الداخلية للمدن . تعاني النساء أيضًا من نقص كبير في إمكانية الوصول إلى السيارات الآلية ، فرغم أن الوحدة الأسرية قد تمتلك سيارة ، إلا أن استخدامها من قبل أفراد الأسرة الآخرين من المرجح أن يجعلها غير متاحة لمعظم الوقت . علاوة على ذلك ، فإن الشكل الحضري الذي أحدثته السيارات - التنمية منخفضة الكثافة المنتشرة على مساحة واسعة - جعل من الصعب للغاية توفير أنظمة نقل عام قادرة على تلبية احتياجات نساء الضواحي اللواتي لا يملكن سيارات ، وكبار السن ، والفقراء .

تتعرض النساء بشكل خاص لقيود على إمكانية الوصول إلى مواقعهن . إن تغيرات سوق العمل التي ركزت النساء على نطاق محدود من المهن تتفاقم بسبب التركيز المكاني للوظائف التي تهيمن عليها النساء وقيود الأدوار الجندرية في المجتمع المعاصر . حتى ربات البيوت الثريات في الضواحي اللواتي يملكن سيارة يعانين من محدودية فرص العمل . فرص العمل بسبب ضيق الوقت المتاح لهن بين واجباتهن الثابتة كربات منازل : تقديم وجبة الإفطار للأسرة ، وتوصيل الأطفال إلى المدرسة ، وإعداد الغداء ، وإحضارهم من المدرسة ، وتوصيلهم إلى المناسبات الرياضية أو الاجتماعية ، وإعداد العشاء . بالإضافة إلى ذلك ، قد تضطر ربات البيوت إلى التواجد في المنزل لاستلام الطلبات ، أو الإشراف على عمال الإصلاح ، أو رعاية طفل مريض .

وتعاني النساء اللواتي لا يملكن سيارات ، بطبيعة الحال ، من قيود أكبر على جودة حياتهن . ويواجه الآباء والأمهات المنفردون في الضواحي بعضًا من أشد مشاكل الوصول الناجمة عن اللامركزية الحضرية ، حيث يتعين عليهم حتمًا اتباع أنماط حياة تختلف عن أنماط حياة الأسر المكونة من الوالدين . فهم يتمتعون بمرونة أقل بكثير في العمل والترفيه ، على سبيل المثال ، حيث يتعين عليهم موائمة أنشطتهم مع الجداول الزمنية لأطفالهم . وقد يجد الآباء والأمهات الذين لديهم أطفال في سن الدراسة صعوبة في الحصول على عمل بدوام كامل بدون مرافق رعاية ما بعد المدرسة وفي العطلات ، بينما يعتمد الآباء والأمهات الذين لديهم أطفال في سن ما قبل المدرسة على مرافق ما قبل المدرسة ودور الحضانة النهارية . في كلتا الحالتين ، غالبًا ما يكون قرب الأقارب والأصدقاء أمرًا بالغ الأهمية . كما يُعدّ فتح المؤسسات التجارية وغيرها من المؤسسات متأخرًا أمرًا حيويًا إذا أراد أحد الوالدين الوحيدين دمج زيارات المتاجر والبنوك والمكتبات والمكاتب في نمط أنشطته الأسبوعية .

إن مأزق نساء الضواحي ليس مجرد نتيجة للامركزية الحضرية ، بل هو مرتبط ارتباطًا وثيقًا بمجموعة كاملة من الاتجاهات الموضحة في بداية هذا الكتاب . على سبيل المثال ، ساهم تقاطع الاتجاهات الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية والثقافية في منح المرأة دورًا محوريًا في أنماط الحياة الاستهلاكية في الضواحي التي تهيمن على منطق التحضر المعاصر. باختصار ، المرأة محاصرة اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا ، وكذلك بيئيًا . في غضون ذلك ، تطورت بيئة الضواحي بطرق تعزز عدم المساواة بين الجنسين ، مما يساهم ، من بين أمور أخرى ، في الضغط النفسي وتآكل "المجتمع" .

<u>إعادة التطوير والتجديد</u>

يُعدّ إعادة التطوير والتجديد المادي لبيئات المدن الداخلية البالية والقديمة أحد أقدم جوانب إعادة الهيكلة الحضرية . بإزالة أقل المصانع كفائةً وأسوأ الأحياء السكنية الفقيرة من مراكز المدن ، ساهم التجديد الحضري بلا شك ليس فقط في التجديد الاقتصادي ، بل أيضًا في الصالح العام من حيث جودة البيئة والصحة العامة . ولكن بإعادة إسكان سكان المناطق المُهجّرة واستبدال البيئة العمرانية ، نجح المخططون في تصدّي بعض الكوارث المُذهلة . وتتمثل التهمة الرئيسية الموجهة إلى المخططين في هذا السياق في تفكيك مجتمعات بأكملها ، وتشتيت أعضائها في جميع أنحاء المدينة لإفساح المجال للمساكن الفاخرة ، وتطوير المكاتب (بما في ذلك ، في كثير من الحالات ، مساكن جديدة للبيروقراطية الحضرية) ، ومناطق التسوق ، ومراكز المؤتمرات ، والمكتبات .

هناك تهمة ثانوية - التدهور الحضري - تنبع من التناقض بين طموحات المخططين وما يمكن تحقيقه فعليًا في مستقبل معقول . خلال الفترة الفاصلة ، تُترك الأحياء السكنية المقرر تجديدها للانزلاق حتمًا في دوامة اجتماعية واقتصادية كارثية . لن يُصلح أي مالك منزلًا مهجورًا إن استطاع ؛ وسيغادر المستأجرون القادرون على تحمل التكاليف ؛ وستغلق المتاجر أبوابها وترحل ؛ وفي الوقت نفسه ، سيؤجل مجلس المدينة ، في انتظار إعادة تطوير شاملة ، أي نفقات "غير ضرورية" على الصيانة . أصبحت المدارس والمباني العامة والطرق والمساحات المفتوحة متهالكة ، بما يتناسب مع حالة السكان المتبقين من الفقراء وكبار السن . وقد انتشر هذا الإهمال على نطاق واسع في العديد من المدن . وإلى جانب الهدم الفعلي للممتلكات المهجورة ، كانت النتيجة تدمير مساحات شاسعة وتشريد آلاف العائلات . علاوة على ذلك ، تفاقمت المشكلة ، فمع إزالة أسوأ أجزاء من مخزون المساكن في المدن ، استمر الهجوم البيروقراطي في إدانة المساكن التي كانت سليمة نسبيًا ، مما حوّل إزالة الأحياء الفقيرة من أداة مفيدة وإن كانت غير حادة إلى آلة بيروقراطية ضاربة .

مشاكل التخطيط : التجربة البريطانية

بإزالة هيكل الدعم الاجتماعي والعاطفي الذي يوفره الحي السكني ، وإجبار الناس على إعادة بناء حياتهم بشكل منفصل وسط غرباء في أماكن أخرى ، غالبًا ما فرضت إزالة الأحياء السكنية الفقيرة تكلفة نفسية باهظة على المستفيدين المفترضين منها . في الوقت نفسه ، يواجه النازحون عادةً زيادة حادة في الإيجارات بسبب انتقالهم القسري إلى "الطبقة الراقية" . في بريطانيا ، أُعيد إسكان معظم عائلات إخلاء الأحياء السكنية الفقيرة في القطاع العام ، لكن هذا جلب أيضًا عيوبًا تفوق ، بالنسبة لبعض الأسر ، جاذبية السكن الحديث بإيجارات مدعومة . يتعين على عائلات إخلاء الأحياء السكنية الفقيرة مواجهة تقلبات بيروقراطية الإسكان التي يميل حجمها وتقسيم مسؤولياتها إلى جعلها غير حساسة لاحتياجاتهم . ولأنهم "سكان أحياء فقيرة" ، فمن المرجح أن يكون السكن الجديد المعروض عليهم في مجمعات سكنية عامة منخفضة المستوى .

حتى عرض السكن في شقق دوبلكس جديدة أو شقق شاهقة قد لا يكون مناسبًا للمقارنة مع البيئة المجربة والمختبرة لأحياء سكنية وسط المدينة القديمة . قد تبدو المساحات المفتوحة وممرات المشاة والمراكز المجتمعية التي يعدها المخططون مزايا رئيسية ذات أهمية ثانوية لمستخدميها ؛ في حين أن بعض هذه "المرافق" لا تُستخدم إلا كنقاط محورية للتخريب ، مما يُفسد الجو الاجتماعي بأكمله . علاوة على ذلك ، ولأن معظم التخطيط السكني الجديد قد استُرشد بهدف تعزيز الشعور "المجتمعي" ، فإن مشاكل ذات طبيعة مختلفة قد تُسببها انعدام الخصوصية في المجمعات السكنية الجديدة . وتميل الشقق والبيوت الصغيرة إلى أن تكون الأسوأ في هذا الصدد ، لأن السلالم والمصاعد المشتركة وإمكانية الوصول إلى المكاتب تعني أن التفاعل مع الجيران غير الملائمين أمر لا مفر منه .

من ناحية أخرى ، لا تتمتع البيئة المخططة والمنظمة للمدن الجديدة والمجمعات السكنية الجديدة بثراء الفرص المرتبطة بالأحياء القديمة . وأخيرًا ، تجدر الإشارة إلى أنه ليس كل من ينحدر من المناطق الخالية يُنقل إلى مساكن سليمة ، ناهيك عن مساكن مرضية أو مرغوبة . وقد كان هذا هو الحال بشكل رئيسي مع الأقليات العرقية التي اضطرت ، بسبب مزيج من القيود الاقتصادية والتمييز العنصري ، إلى العيش في أحياء أخرى . **المستفيدون الرئيسيون من التجديد الحضري هم النخب السياسية والاقتصادية المهيمنة في المدينة** . يستفيد الأولون من وجود قاعدة ضريبية أكثر ربحية لتمويل الخدمات العامة ، بالإضافة إلى مشاعر الفخر المدني الناتجة عن مخططات إعادة التطوير وما تمثله من رمزية للسلطة .

ومن الأمثلة الموثقة جيدًا على ذلك مدينة نيوكاسل أبون تاين ، حيث استُبدلت مدينة فيكتورية فريدة ، بالإضافة إلى مساكن أقل جاذبية في الشوارع المتدرجة المتفرعة من طريق سكوتسود، بمركز مدينة أكسب رئيس المجلس لقب "رجل العام" من مجلة المهندس المعماري، ودفع سياسيي المدينة إلى التباهي بالمدينة بفخر كونها "برازيليا الشمال" . في غضون ذلك ، تستفيد نخبة الأعمال المهيمنة بطرق ملموسة أكثر بكثير . فقد ساهم إعادة تطوير مراكز المدن البريطانية في إفادة رأس المال الاحتكاري من خلال القضاء على تجار التجزئة الصغار، مما منح المتاجر الكبيرة ومحلات السوبر ماركت الكبيرة السوق التي تحتاجها . لكن المطورين المضاربين في العقارات هم من خدمت مصالحهم على أفضل وجه التجديد الحضري . فبحصولهم على مواقع مُهيأة على نفقة الدولة ، شجّعهم المخططون على تطويرها لاستخدامات "أعلى" - مكاتب وفنادق ومراكز مؤتمرات ومراكز تسوق .

لقد كانت هذه التطورات مربحة للغاية ، ولذلك ليس من المستغرب أن نجد أن المطورين في العديد من المدن قد "أداروا" نظام التخطيط لتحقيق أرباح أكبر باستمرار . وبالتوازي مع إعادة هيكلة وتنظيم الإنتاج الصناعي التي غيّرت القاعدة الاقتصادية للمدن في كل مكان ، حدثت بعض التغييرات المترابطة في هيكل

أنظمة الرعاية الاجتماعية الوطنية والمحلية ، مما أدى إلى تغييرات كبيرة في جغرافية تقديم الخدمات الحضرية . أدى اقتران الركود الاقتصادي وعولمة التصنيع والخدمات المالية والتجارية إلى تراجع في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية من قِبل القطاع العام ، وزيادة في التعاون بين القطاعين العام والخاص ، والتركيز على الخدمات الموجهة نحو التراكم ، والتي تُمكّن المدن من المنافسة بفعالية أكبر ضمن نظام حضري دولي . وقد شهدنا قدرًا كبيرًا من الاستبدال بين أشكال مختلفة من تقديم الخدمات (مثل الخدمات المحلية ، والتطوعية ، والتجارية ، والتجارية المدعومة ، والخدمات المجتمعية ، والخدمات القائمة على المدن ، والخدمات القائمة على الولايات ، إلخ)، مما أدى بدوره ليس فقط إلى أنماط جديدة في تقديم الخدمات وإمكانية الوصول النسبية إليها ، بل أيضًا ، في بعض الحالات ، إلى ظواهر اجتماعية مكانية جديدة (ينظر أيضًا الملحق 13.3).

إلغاء المؤسساتية وإعادة هيكلة الخدمات

لعل أشهر مثال على إعادة هيكلة القطاع العام في الشكل الحضري هو الطريقة التي ساهم بها إلغاء المؤسساتية في خدمات الصحة النفسية في التشرد الحضري . يتضمن إلغاء الرعاية المؤسسية إغلاق المؤسسات الكبيرة التي تقدم رعاية طويلة الأمد للفئات المحتاجة - مثل المرضى النفسيين ، والذين يعانون من صعوبات التعلم ، وكبار السن ، أو ذوي الإعاقة الشديدة - وتطوير مجموعة متنوعة من أشكال الرعاية المجتمعية . تشمل هذه الأخيرة مرافق أصغر مُصممة خصيصًا لهذا الغرض ، أو يمكن أن تشمل الرعاية داخل منازل خاصة من قِبل العائلات أو الأصدقاء ، مدعومة بفرق من المتخصصين المجتمعيين مثل ممرضات المنازل ، والأطباء ، والأخصائيين الاجتماعيين ، وموظفي المراقبة .

تم تطبيق إلغاء الرعاية المؤسسية لأسباب إنسانية وتقدمية ، في محاولة للتغلب على وصمة العار والظروف السيئة المرتبطة بالعديد من المؤسسات الكبيرة . ومع ذلك ، في عصر التقشف المالي ، غالبًا ما يُنظر إلى هذه السياسة على أنها وسيلة لتوفير المال . ونتيجة لذلك ، تم إغلاق المؤسسات الكبيرة بسرعة كبيرة دون تطوير مرافق مجتمعية كافية . كما استندت السياسة إلى على افتراض وجود احتياطي كبير من المتطوعين (عادةً النساء) المستعدين لرعاية المفرج عنهم من المؤسسات الكبيرة - وهو افتراض غالبًا ما كان خاطئًا . غالبًا ما انتهى المطاف بمن يفتقرون إلى دعم عائلي في مساكن مستأجرة ، ولأن هذه المساكن غالبًا ما تقع في المناطق الداخلية من المدن ، فإنها تُظهر أكبر تركيزات للمرضى النفسيين السابقين .

توجد أشد عواقب إنهاء الرعاية المؤسسية قسوةً في كاليفورنيا . فقد أدى الإغلاق السريع لمستشفيات الأمراض النفسية في الولاية إلى إنشاء أحياء سكنية فقيرة تعتمد على الخدمات (تُسمى أيضًا "ملجأ بلا جدران") . أصبح المرضى الداخليون السابقون محصورين في أحياء سكنية ذات جودة أقل ، حيث أبقت تشريعات تقسيم المناطق المرافق المجتمعية خارج المناطق الأكثر ثراءً . طُوّرت خدمات مجتمعية هادفة للربح ، لكن بعضها أصبح الآن كبيرًا نسبيًا ، إذ يضم أكثر من مائة نزيل ، وبدأ يُعيد إنتاج بعض السمات المؤسسية لمستشفيات الأمراض العقلية القديمة . وقد أدى التقشف المالي إلى تفاقم مشاكل الأشخاص المصابين بأمراض عقلية من خلال تقييد الأموال المخصصة لأشكال الرعاية المجتمعية .

بالإضافة إلى ذلك ، أدى التحديث والتجديد الحضري لبعض مناطق وسط المدن إلى فرض قيود على هذه المرافق المجتمعية . وكانت النتيجة زيادة التشرد ، حيث ينام الناس في الشوارع في "مدن كرتونية" . وفي بعض الأحيان ، تدور العجلة دورة كاملة ، حيث ينتهي الأمر بالمرضى المصابين بأمراض عقلية أو مرضى نفسيين سابقين في المستشفى أو السجن - وهي عملية إعادة إيداع في مؤسسات . يُعد إنهاء الإيداع في المؤسسات مثالًا على أحد أكثر استجابات الحكومات شيوعًا للضغوط المالية - لتقليل أنواع مختلفة من خدمات الرعاية الاجتماعية . في بعض الحالات ، مثل الإسكان في القطاع العام في المملكة المتحدة ، أدت

التخفيضات إلى عدم توفر هذا المرفق كمرفق عام للسكان الحضريين ، بل اقتصر على أفقر فئات المجتمع - وهي سياسة يُعرف ذلك باسم "البقايا" .

ومع ذلك ، ففي حالة العديد من خدمات الرعاية الاجتماعية الأخرى ، فإن أفقر فئات المجتمع هي الأكثر تضررًا من القيود المفروضة على الإنفاق . والسبب في ذلك هو أن الفئات المهمشة غالبًا ما تفتقر إلى السلطة السياسية ، وبالتالي فهي أهداف أسهل لخفض الإنفاق مقارنةً بخدمات مثل المعاشات التقاعدية ، التي تؤثر على نسبة أكبر من السكان . إحدى الفئات التي شهدت تخفيضات في الإنفاق في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة في السنوات الأخيرة هي الأمهات العازبات . في الواقع ، يبدو واضحًا أن النساء عمومًا تأثرن بشكل غير متناسب بتخفيضات الإنفاق على الرعاية الاجتماعية . ويرجع ذلك إلى سببين : أولًا، النساء هن المتلقيات والمستخدمات الرئيسيات للعديد من خدمات الرعاية الاجتماعية ؛ وثانيًا، تشكل النساء الجزء الأكبر من العاملين في الخدمات التي تم خفضها .

الخصخصة

تُعد الخصخصة شكلًا مهمًا آخر من أشكال إعادة هيكلة القطاع العام . وهذا ينطوي على مجموعة معقدة من العمليات ، كما يتضح من الجدول 13.1 . أوضح أشكال الخصخصة هو بيع الأصول ، حيث تُباع أصول القطاع العام إلى القطاع الخاص . على سبيل المثال ، يُعد بيع مساكن السلطات المحلية أحد أهم مظاهر بيع الأصول في المملكة المتحدة ، كما نوقش في الفصل السادس . يمكن أن تتخذ الخصخصة أيضًا شكل التعاقد الخارجي - منح المهام - التي كان القطاع العام يضطلع بها سابقًا إلى مؤسسات القطاع الخاص . غالبًا ما تُمنح هذه العقود على أساس مناقصة سرية تُعرف باسم المناقصات التنافسية . في هذه الحالة ، ما يزال التمويل من قِبل القطاع العام وفقًا لمعايير غير سوقية ، ولكن التوفير من قِبل القطاع الخاص . الشكل الأخير للخصخصة هو أن تُدار المؤسسة من قِبل القطاع العام ولكن يجب أن تعمل وفقًا لمعايير تجارية أو قائمة على السوق - وهي عملية تُعرف باسم التسويق التجاري .

Table 13.1 Forms of privatization

Method of funding	Type of ownership	
	Private ownership	Public ownership
Market funding	Sale of assets	Commercialization/ Corporatization
State funding	Contracting-out	Public provision

Source: Stubbs and Barnett (1992).

يُعدّ التعاقد الخارجي والتسويق التجاري مثالين على عمليات مصممة لجعل خدمات القطاع العام أكثر توجهاً نحو معايير كفائة التكلفة والمرونة بدلاً من الحاجة أو العدالة . وكما أُعيدت هيكلة خدمات القطاع الخاص استجابةً للظروف الاقتصادية المتغيرة ، والتقنيات المتغيرة ، والاستراتيجيات الإدارية الجديدة ، كذلك أُعيدت هيكلة خدمات القطاع العام (الجدول 13.2) . وقد طُبعت طيف واسع من التغييرات على جغرافية تقديم الخدمات العامة ، بما في ذلك التزويد الذاتي الجزئي ، والتكثيف ، والرسملة ، والترشيد ، والتعاقد من الباطن ، واستبدال الموظفين المكلفين بموظفين أرخص ، والمركزية ، والتكامل المادي ، والتوطين ، والنقل المكاني . تُعد أنماط الرابحين والخاسرين من إعادة هيكلة القطاع العام هذه معقدة ، ولكن هناك أدلة متزايدة على أن الفئات الأكثر عجزاً وتهميشاً وفقراً هي التي عانت أكثر من غيرها من إعادة هيكلة القطاع العام .

Table 13.2 Forms of service sector restructuring

Private sector	Public sector
1 Partial self-provisioning	
Self-service in retailing	Child-care in the home
Replacement of services with goods	Care of elderly in the home
Videos, microwave ovens, etc.	Personal forms of transport
	Household crime-prevention strategies, neighbourhood watch, use of anti-theft devices, vigilante patrols
2 Intensification: increases in labour productivity via managerial or organizational changes with little or no investment or major loss of capacity	
Pressure for increased turnover per employee in retailing	The drive for efficiency in the health service
	Competitive tendering over direct labour operations, housing maintenance, refuse collection
	Increased numbers of graduates per academic in universities
3 Investment and technical change: capital investment into new forms of production often with considerable job loss	
The development of the electronic office in private managerial and producer services	Computerization of health and welfare service records
	Electronic diagnostic equipment in health-care
	Distance learning systems through tele-communications video and computers
	Larger refuse disposal vehicles, more efficient compressed loaders
4 Rationalization: closure of capacity with little or no new investment or new technology	
Closure of cinemas	Closure or reduction of public transport systems
Closure of schools, hospitals, day-care centres for under fives, etc.	
5 Subcontracting of parts of the services sector to specialized companies, especially of producer services	
Growth of private managerial producer services	Privatization or contracting-out of cleaning, laundry and catering within the health service
	Contracting-out of refuse disposal, housing maintenance, public transport by local government
6 Replacement of existing labour input by part-time, female or non-white labour	
Growth of part-time female labour in retailing	Domination of women in teaching profession?
	Increased use of part-time teachers
7 Enhancement of quality through increased labour input, better skills, increased training	
In some parts of private consumer services	Retraining of public-sector personnel
	Community policing?
8 Materialization of the service function so that the service takes the form of a material product that can be bought, sold and transported	
Entertainment via videos and televisions rather than 'live' cinema or sport	Pharmaceuticals rather than counselling and therapy?
9 Spatial relocation	
Movement of offices from London into areas with cheaper rents	Relocation from larger psychiatric hospitals into decentralized community-based hostels
	Relocation of offices from London to realize site values and to reduce rents and labour costs
10 Domestication: the partial relocation of the provision of the functions within forms of household or family labour	
Closure of laundries	Care of the very young and elderly in private houses after reductions in voluntary and public service
11 Centralization: the spatial centralization of services in larger units and the closure or reduction of the number of smaller units	
Concentration of retailing into larger units	Concentration of primary and secondary hospital care into larger units, that is, the growth of large general hospitals and group general practices
Closure of corner shops	

Source: Pinch (1985), p. 910.

الرعاية الاجتماعية والعمل

ومن الجوانب المهمة الأخرى لإعادة هيكلة القطاع العام في السنوات الأخيرة ما أصبح يُعرف بالرعاية الاجتماعية والعمل . كانت هذه السياسة تُعد في الأصل سياسةً تُمكّن العاطلين عن العمل من العمل لتحصيل إعاناتهم (أي العمل + الرعاية الاجتماعية = الرعاية الاجتماعية) - وهو ما يُسمى بالشكل "الصعب" أو "الجيل الأول" من الرعاية الاجتماعية (المعروف أيضًا باسم "الكسب") . ومع ذلك ، يُستخدم مصطلح الرعاية الاجتماعية الآن بشكل عام للإشارة إلى ما يُسمى بالرعاية الاجتماعية "الناعمة" أو "الجيل الثاني" - أي أن دعم الدخل لمتلقي الرعاية الاجتماعية مشروط بمشاركتهم في مجموعة من الأنشطة المصممة لزيادة قابليتهم للتوظيف .

يمكن أن تشمل هذه الخيارات : برامج العمل المدعومة ، والتعليم ، وبرامج التدريب ، ومبادرات البحث عن عمل تحت الإشراف ، أو العمل المجتمعي . كما يُستخدم مصطلح الرعاية الاجتماعية بمعنى أعم للإشارة إلى سياسات جديدة مصممة لتنظيم سلوك طالبي الرعاية الاجتماعية . ويشمل ذلك الأنواع الاتية من التدابير (بيك، 1998):

➤سحب الإعانات أو فرض خدمة مجتمعية إلزامية على أولئك الذين لا يجدون عملًا أو تدريبًا خلال فترة زمنية محددة؛

➤ تخفيض المزايا والبدلات؛

➤تشديد إجراءات مكافحة الاحتيال؛

➤حرمان الأطفال المولودين لأمهات يتلقين مساعدات بالفعل من المزايا؛

➤سحب المزايا من الأطفال الذين يتغيبون عن المدرسة دون مبرر ("الرعاية الاجتماعية")؛

➤حرمان الآباء المراهقين الذين يعيشون بشكل مستقل والذين لم يحصلوا على شهادة الثانوية العامة أو لم يسجلوا فيها؛

➤تقديم إعفاءات ضريبية وإعانات لأصحاب العمل لتوظيف متلقي الرعاية الاجتماعية.

على الرغم من أن برنامج الرعاية الاجتماعية للعمالة المنزلية يُعد ابتكارًا أمريكيًا ، إلا أنه انتشر بأشكال مختلفة في جميع أنحاء العالم الغربي . أصبحت الرعاية الاجتماعية أقل من كونها استحقاقًا وأكثر من كونها التزامًا متبادلًا . تُقدم العديد من المطالبات لبرنامج الرعاية الاجتماعية للعمالة المنزلية : أنه يزيد من مهارات القوى العاملة ؛ وأنه يثبط الاعتماد على الغير؛ وأنه يقلل من البطالة ؛ وأنه يشجع أصحاب العمل على خلق وظائف جديدة ؛ وأنه يقلل من تكاليف الرعاية الاجتماعية ؛ وأنه أكثر عدلاً لأنه يضمن تطابق الحقوق مع الالتزامات . وحتمًا ، لم تتحقق العديد من هذه التطلعات .

يستند نظام الرعاية الاجتماعية والعمل إلى افتراضين رئيسيين ومعيبين للغاية . أولًا، يُفترض أن الكثيرين لا يرغبون في العمل ، أو على الأقل لديهم معايير سلوكية لا تُشجع على العمل . وبالتالي ، يُفترض أنهم ربما أُحبطوا أو أنهم غير منظمين بما يكفي لإجراء بحث فعال عن عمل . بمعنى آخر، إنه تفسير "جانب العرض" (أي التركيز على خصائص القوى العاملة ، بدلاً من تفسير "جانب الطلب" القائم على خصائص سوق العمل) . وهذا يؤدي إلى الافتراض الثاني - وهو وجود وظائف كافية متاحة . في الواقع ، وكما هو متوقع ، فإن المناطق ذات أعلى مستويات البطالة لديها أقل عدد من فرص العمل.

الاستقطاب الاجتماعي

يُعد الاستقطاب الاجتماعي والفصل المكاني للفقراء ، بطبيعة الحال ، موضوعًا شائعًا في جغرافية الحضر الاجتماعية . من الواضح ، مع ذلك ، أن إعادة الهيكلة الاقتصادية والاستقطاب الاجتماعي ، بالتزامن مع التغيرات الاجتماعية والديموغرافية ، قد فاقمتا التفاوت الاقتصادي على أساس الانقسامات الطبقية والعرقية . بعبارة أخرى ، يمثل "الفقراء الجدد" عنصرًا مميزًا في جغرافية الحضر الجديدة التي نتجت عن إعادة الهيكلة . وأكثر ما يلفت الانتباه بين المظاهر الطبيعية المستقطبة في المدن المعاصرة هو "الأحياء السكنية الفقيرة المتضررة" ، وهي تجمعات معزولة مكانيًا من الفقراء للغاية . عادةً (وإن لم يكن دائمًا) أقليات عرقية استُنزفت من قادة مجتمعها ونماذجها الإيجابية ، والتي تهيمن عليها الأمهات الشابات غير المتزوجات وأطفالهن.

أما الأقل وضوحًا ، والأكثر استبعادًا ، فهي "مظاهر اليأس" التي يسكنها المشردون : مساحات صغيرة تتراوح بين حدائق صغيرة وأزقة مجهولة الهوية وملاجئ ونزل قذرة (دير وولش، 1991). تثير هذه الظواهر مجموعة واسعة من القضايا المفاهيمية والنظرية والعملية . ورغم أن تناولها جميعًا يتجاوز نطاقنا ، إلا أن هناك قضية واحدة ينبغي إثارتها هنا وهي ربط السببية بالحرمان المتأصل في الاستقطاب الاجتماعي . يوضح الجدول 13.3 ستة تفسيرات رئيسية للحرمان ، تتراوح بين مفهوم "ثقافة الفقر" - الذي يعد الحرمان الحضري حالة مرضية - ومفهوم "الطبقة الدنيا" من الأسر التي انفصلت عن سوق العمل الرسمي .

Table 13.3 Differing explanations of urban deprivation

Theoretical model	Explanations	Location of the problem
1 Culture of poverty	Problems arising from the internal pathology of deviant groups	Internal dynamics of deviant behaviour
2 Transmitted deprivation (cycle of deprivation)	Problems arising from individual psychological handicaps and inadequacies transmitted from one generation to the next	Relationships between individuals, families and groups
3 Institutional malfunctioning	Problems arising from failures of planning, management or administration	Relationship between the 'disadvantaged' and the bureaucracy
4 Maldistribution of resources and opportunities	Problems arising from an inequitable distribution of resources	Relationship between the underprivileged and the formal political machine
5 Structural class conflict	Problems arising from the divisions necessary to maintain an economic system based on private profit	Relationship between the working class and the political and economic structure
6 Underclass	Minority groups isolated from formal labour market and from mainstream society	Spatial mismatch of jobs and labour; feminization of poverty; suburbanization of role models

يُنظر إلى فكرة ثقافة الفقر على أنها تكيف ورد فعل من جانب الفقراء تجاه وضعهم الهامشي في المجتمع ، وتمثل جهدًا للتعامل مع مشاعر العجز واليأس التي تنشأ من إدراك استحالة تحقيق النجاح في ظل النظام الرأسمالي . باختصار، تؤدي هذه الثقافة إلى حلقة مفرغة من نقص الفرص وانعدام الطموح . ومع ذلك ، هناك مجال واسع للنقاش حول ما إذا كانت الثقافة تُمثل أثرًا للفقر أكثر منها سببًا له ، وما إذا كانت قيم وطموحات وسمات الفقراء الثقافية في المدن الغربية تختلف اختلافًا كبيرًا عن قيم وطموحات وسمات بقية المجتمع . تُعنى فكرة الحرمان المنقول في الواقع بتفسير سبب استمرار مشاكل الحرمان ، على الرغم من فترات طويلة من التوظيف الكامل وإدخال خدمات رعاية اجتماعية مُحسّنة . و وفقًا لهذا النموذج ، يكمن الجواب في العملية الدورية لانتقال سوء التكيف الاجتماعي من جيل إلى آخر. وهكذا ، فبينما يُسلّم بأن انخفاض الأجور، وسوء السكن ، وقلة الفرص عوامل مهمة ، ينصب التركيز على أوجه القصور في الخلفية الأسرية وتربية الأطفال .

تشترك فكرة الخلل المؤسسي في بعض القواسم المشتركة مع المدرسة الفكرية الإدارية ، حيث يُعطى سلوك البيروقراطيين دورًا محوريًا في تفسير استمرار الحرمان . ومع ذلك ، لا يُسلّط الضوء هنا على دور "حراسة البوابة" للبيروقراطيين بقدر ما يُسلّط الضوء على الهيكل الإداري الذي يعملون ضمنه . وهكذا ، يُقال إن صياغة السياسات العامة في إدارات منفصلة معنية بالإسكان والتعليم والرعاية الاجتماعية والتخطيط وما إلى ذلك غير فعالة حتمًا في التعامل مع مشاكل الحرمان المتشابكة . علاوة على ذلك ، فإن مثل هذه الهياكل التنظيمية عرضة للتنافسات بين الإدارات وصراعات السلطة التي لا يمكن إلا أن تقلل من فعاليتها الإجمالية. يمكن استيعاب فكرة سوء توزيع الفرص والموارد ضمن النظرية السياسية التعددية ، حيث يُنظر إلى الحرمان على أنه نتيجة لفشل المشاركة وتمثيل مصالح معينة في العملية السياسية . تضع فكرة عدم المساواة الهيكلية مشاكل الحرمان كنتائج حتمية للنظام الاقتصادي الأساسي والتغيرات الهيكلية في أسواق العمل ، وما إلى ذلك ، المرتبطة بإعادة الهيكلة الشاملة للاقتصاد والبيئة العمرانية .

تستعير فكرة الطبقة الدنيا من العديد من هذه المنظورات ، مؤكدةً على آثار إعادة الهيكلة الاقتصادية والتغيير الاجتماعي المكاني في عزل الأقليات العرقية ليس فقط عن التيار الاقتصادي السائد ، ولكن أيضًا عن القيم الاجتماعية والأنماط السلوكية لبقية المجتمع . يُعزى وجود أعدادا كبيرة من الأقليات ذات الصلات الضعيفة بالقوى العاملة الرسمية إلى حد كبير إلى عدم التوافق المكاني بين الأفراد والوظائف ، والذي ازداد حدةً مع نقل العديد من الوظائف منخفضة المهارات ، التي كانت تُوجد تقليديًا في المناطق الحضرية ، لتحل محلها بشكل رئيسي وظائف تتطلب مهارات أعلى . ويُعزى نشوء سياق مميز من القيم والمواقف إلى حد كبير إلى تأنيث الفقر الناتج عن زيادة عدد الأمهات المراهقات غير المتزوجات (وهو في حد ذاته نتاج مزيج من الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية) ، بالإضافة إلى توسّع الأسر الأكثر ثراءً ومهارةً إلى الضواحي .

ومع ذلك ، فقد ثبت صعوبة تحديد طبيعة الروابط بين أسواق العمل ، والفقر ، والهجرة ، وهيكل الأسرة ، والعرق ، والجنس ، والمواقف ، والسلوك ؛ في حين تعرض مصطلح "الطبقة الدنيا" نفسه لانتقادات بسبب استخدامه كوصفٍ مُهين للفقراء "غير المستحقين" من قِبل بعض المعلقين . كل هذا يتركنا بعيدًا عن إطار تفسيري واضح وشامل للحرمان والاستقطاب الاجتماعي . ومع ذلك ، من الواضح أن درجة الاستقطاب الاجتماعي والمكاني في المدن المعاصرة قد أبرزت بُعدًا مقلقًا لجغرافية الحضر الاجتماعية . إن أعمال الشغب والاضطرابات المدنية والاضطرابات الاجتماعية والتفكك الاجتماعي ليست جديدة على المدن بأي حال من الأحوال ، ولكن يبدو أنها تطورت إلى مستويات غير مسبوقة .

لنأخذ، على سبيل المثال ، أحياء برونكس الداخلية ، حيث أصبحت الأحياء القديمة والمتداعية تمثل بيئات "محترقة" حيث أدى التفكك الاجتماعي إلى ارتفاع مستويات الفقر وتعاطي المخدرات (الشكل 13.3أ) ، والوفيات الناجمة عن العنف ، وانخفاض وزن المواليد ، والوفيات الناجمة عن فيروس نقص المناعة البشرية (الشكل 13.3ب) (والاس وفوليلوف، 1991). بدأ اقتران هذه الأسباب مع استمرار التمييز وسياسات عنصرية جديدة (ينظر أومني ووينانت، 1993) في تعجيل التمرد ، كما تتجلى في أعمال الشغب (الشكل 13.4) . وهكذا ندخل جولة جديدة من جدلية المكان الاجتماعية ، مع أحداث مثل أعمال شغب لوس أنجلوس في أبريل 1992، التي تسببت في 52 حالة وفاة وأضرار في الممتلكات تتراوح بين 785 مليون دولار ومليار دولار (أوليفر وآخرون، 1993)، مما أدى إلى "تصلب" واسع النطاق للبيئة المبنية ، مع هندسة معمارية "حصينة" و"مخبأة" ، وفقدان المساحات الحضرية العامة ، و"عسكرة" السيطرة الاجتماعية ، وتكثيف المراقبة ، والشوارع المسوّرة ، وقوات الأمن الخاصة ، وتكثيف الفصل الاجتماعي المكاني (ديفيس، 1992).

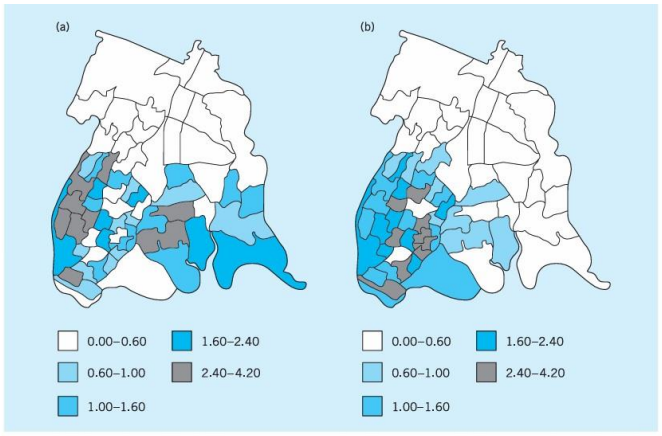

Figure 13.3 The Bronx, New York: (a) annual number of drug-related deaths, by quintiles; (b) HIV deaths per 100 000 population, cumulative to 1988.
Source: After Wallace and Fullilove (1991), pp. 1707, 1708.

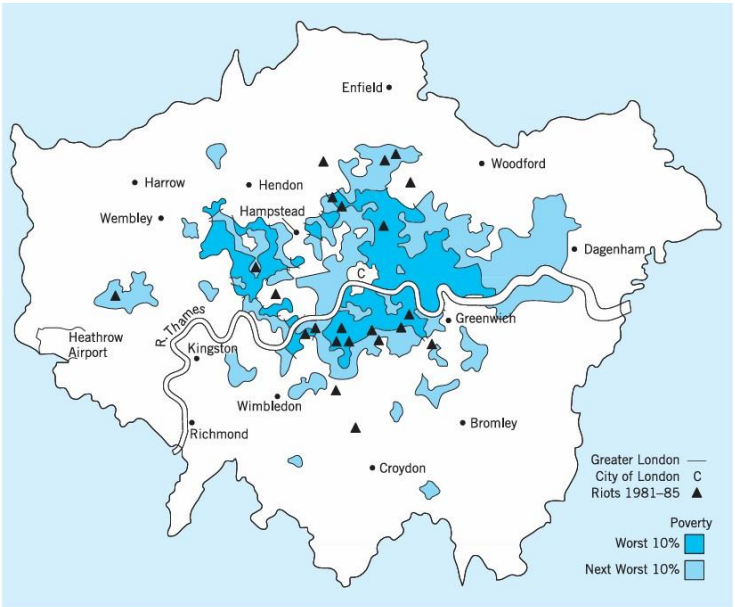

Figure 13.4 Poverty and urban riots, Greater London.
Source: After Diamond (1991), p. 218.

الاقتصاد الحضري غير الرسمي

كان عدم تسجيل النشاط الاقتصادي أحد ردود الفعل على الاستقطاب الاجتماعي ، مما أدى إلى نشوء اقتصاد "غير رسمي" (يُعرف أيضًا باسم الاقتصاد "الخفي") . في بعض الأحيان ، لا يُسجل النشاط رسميًا لأن النشاط غير قانوني ، مثل الرشوة أو الدعارة أو الاتجار بالمخدرات ، بينما في حالات أخرى ، قد يكون النشاط قانونيًا تمامًا ، ولكن لا يُسجل للتهرب من دفع الضرائب أو لتجنب سحب إعانات الدولة . غالبًا ما تحدث هذه التبادلات غير المسجلة بين أشخاص غرباء ، وكذلك بين جيران وأصدقاء وأقارب يعرفون بعضهم البعض . ومن التعقيدات الأخرى أن هذه التبادلات قد تتضمن أحيانًا سلعًا أو خدمات بدلًا من المال . ولأن هذا النشاط سري بطبيعته ، فلا يُعرف عنه سوى القليل مقارنةً بجوانب أخرى من حياة المدينة . على سبيل المثال ، غالبًا ما يُربط الاقتصاد الخفي بالعاملين على الهامش الاقتصادي للمجتمع ، ومع ذلك ، هناك قدر كبير من النشاط غير الرسمي "ذوي الياقات البيضاء" الذي يحظى باهتمام أقل بكثير .

هناك افتراض شائع بأن الاقتصاد الخفي يتزايد في المدن الغربية المتقدمة ، ولكن من الصعب إثبات ذلك بشكل قاطع (بعض التقديرات المذهلة تضع الاقتصاد الكلي المبني حول تُقدر تجارة المخدرات بنحو 300 مليار دولار بأسعار عام 2000 ، وهو ما يُعادل تقريبًا حجم اقتصاد النفط . ومن الافتراضات الشائعة الأخرى (والتي يُمكن عدها أيضًا تحيزًا) أن الاقتصاد الخفي قد ازداد بسبب تنامي البطالة الذكورية طويلة الأمد في المدن الغربية . ولذلك ، يُزعم أن العاطلين عن العمل "يتدبرون أمورهم" من خلال العمل في الاقتصاد غير الرسمي . على الرغم من صعوبة البحث في هذا الموضوع ، إلا أننا لا نجد ، مرة أخرى ، أي دليل واضح في العلوم الاجتماعية يدعم هذا الافتراض "السليم" . بل على العكس ، يبدو أن الموظفين الرسميين هم الأكثر ميلًا للانخراط في النشاط الاقتصادي غير الرسمي . ويتضح سبب ذلك بقليل من التفكير؛ إذ يتطلب بدء النشاط الاقتصادي والحفاظ عليه ، حتى لو كان غير مسجل ، موارد مثل المال ، والمعرفة ، والمعدات ، والاتصالات الشخصية . هذه أشياء غالبًا ما يمتلكها العاملون بوفرة ، بينما يفتقر إليها العاطلون عن العمل غالبًا .

وهناك مسألة ذات صلة ، وهي الاقتصاد المنزلي ، أي العمل الذي يُنجز داخل الأسرة . جادل باهل (1984) بأنه لفهم الاستقطاب الاجتماعي ، من المهم مراعاة العمل غير الرسمي داخل الأسرة وحولها ، مثل التنظيف ، والديكور ، وتحسينات المنزل (ما يُسمى "التأمين الذاتي") ، بالإضافة إلى العمل مدفوع الأجر في الاقتصاد الرسمي . وزعم باهل أن غالبية الأسر في المملكة المتحدة تمكنت من التخفيف من تدهور وضعها في سوق العمل الرسمي من خلال العمل غير الرسمي والتأمين الذاتي . بالإضافة إلى ذلك ، قد لا تكون الأسر ذات الدخل المتواضع نسبيًا في وضع سيء للغاية ، مقارنةً بالأسر ذات الدخل المرتفع ، التي تعمل في وظيفتين ، أو تعمل في مجالين ، لأن الأسر الأولى لا تضطر إلى شراء خدمات مثل رعاية الأطفال ، وصيانة المنزل ، وصيانة السيارات ، والبستنة ، وما إلى ذلك .

قدم باهل أدلةً مقنعةً من دراسات الحالة لنظرياته ، ولكن ثبت صعوبة توسيع نطاق هذه الأفكار في جميع أنحاء المملكة المتحدة ككل نظرًا للمتطلبات الصارمة التي تفرضها أطروحته على البيانات التجريبية (ينظر أيضًا بينش، 1993) . بالإضافة إلى ذلك ، قيل إن تزايد تقليص الخدمات العامة ، وتسويقها ، وخصخصتها قد شجع أيضًا على الاعتماد على الذات في توفير احتياجات السكان ، حيث تُجبر الأسر على أن تصبح أكثر اعتمادًا على نفسها . تقديم الخدمات لأنفسهم (بينش، 1989). مرة أخرى، هذه نظرية تتطلب مزيدًا من البحث .

استدامة الحضر اجتماعيا

القضية الرئيسية الأخيرة التي تدعم جغرافية الحضر الاجتماعية هي الاستدامة . كما رأينا في الفصل الثاني ، منذ إنشاء المدن الكبرى مع ظهور الرأسمالية الصناعية ، كانت هناك مخاوف جدية بشأن العواقب البيئية للتحضر . ومع ذلك ، في أوائل القرن الحادي والعشرين ، اتخذت هذه المخاوف أبعادًا إضافية . وتزداد حدة المشاكل في العالم النامي بمعدلاته السريعة جدًا للتحضر ، وغالبًا ما يعاني من فقر مدقع . ومع ذلك ، فإن غالبية موارد الأرض يستهلكها سكان المدن في العالم المتقدم - محور هذا الكتاب - حيث توجد أيضًا العديد من مشاكل النفايات والتلوث والضوضاء والازدحام المروري .

واستجابةً لذلك ، شهدنا ظهور العديد من الحركات البيئية والأحزاب السياسية الخضراء . وكان لكتّاب مثل أولريش بيك (1992) تأثير رئيسي أيضًا ؛ جادل بأننا دخلنا عصر "مجتمع المخاطر" حيث تُشكّل تقنيات مثل الطاقة النووية والهندسة الوراثية مخاطر أكبر بكثير مما كانت عليه في الماضي . في ظل هذا المناخ الاجتماعي الواسع ، يُمكن التمييز بين منظورين رئيسيين بشأن القضايا البيئية . أولًا، هناك المفهوم السائد ، وهو النهج التكنولوجي المركزي (يُسمى أحيانًا نهج التحديث البيئي) . يقوم هذا النهج على افتراض أن المشاكل البيئية يجب معالجتها دون الإخلال بالإطار الاقتصادي الرأسمالي الواسع الذي يُوجّه التنمية العالمية حاليًا . لذلك ، يُشدد هذا النهج على قدرة المؤسسات القائمة على التكيف مع القضايا البيئية ، وقدرة العلم والتكنولوجيا الحديثين على مواجهة هذه التحديات . ويُجادل بأن النمو الاقتصادي هو المفتاح لتحسين رفاه المواطنين ، ويجب أن يكون مدفوعًا في المقام الأول بقوى السوق ، وأن يُنظّم بما يخدم مصالح البيئة .

في مقابل النهج التكنولوجي المركزي ، ثمة أنواع مختلفة من النهج البيئي المركزي ، يجمعها الاعتقاد بأن المشاكل البيئية لا يمكن معالجتها إلا بتغيير النظام الرأسمالي واعتماده الحتمي على النمو الاقتصادي والاستهلاك . إضافةً إلى ذلك ، يميل أصحاب هذا النهج إلى عد مؤسسات الدولة القائمة تعمل لصالح الشركات الكبرى ، وبالتالي عاجزة عن كبح جماح هذه القوى . غالبًا ما يُرى الحل في وحدات سياسية أصغر لامركزية ، معتمدة على الذات ، يمكن أن تسود فيها ديمقراطية تشاركية أوسع . ومع ذلك ، يجادل البعض بأن هناك حاجة إلى أشكال شاملة من الحوكمة لتنسيق الإجراءات المحلية لتلبية الاحتياجات البيئية.

جادل ديفيد هارفي من منظور جذري بأنه : يجب على حركة العدالة البيئية أن تُضفي طابعًا جذريًا على خطاب التحديث البيئي نفسه . وهذا يتطلب مواجهة العمليات الأساسية (وما يرتبط بها من هيكل السلطة ، والعلاقات الاجتماعية ، والتكوينات المؤسسية ، والخطابات ، وأنظمة المعتقدات) التي تُولّد الظلم البيئي والاجتماعي . هنا ، أعود إلى نقطة محورية أخرى في الحجة المطروحة في كتاب "العدالة الاجتماعية والمدينة" (ص 136-137) : من الضروري ، عند مواجهة مشكلة خطيرة ، ألا يقتصر الأمر على محاولة حل المشكلة بحد ذاتها ، بل يجب أيضًا مواجهة العمليات التي أدت إلى نشوئها وتحويلها . في ذلك الوقت ، كما هو الحال الآن ، تكمن المشكلة الأساسية في تراكم رأس المال المتواصل والتفاوتات الهائلة في المال والسلطة السياسية المتأصلة في تلك العملية. (هارفي، 1996، ص 97)

ترتبط قضايا المدن والاستدامة ارتباطًا وثيقًا . أشكال المدن الضواحي اللامركزية ، كثيفة الاستهلاك ، المعتمدة على السيارات ، والتي سادت المدن الغربية في النصف الثاني من القرن العشرين ، على الرغم من شعبيتها الواضحة لدى الكثيرين ، إلا أنها تُبذر الموارد بشكل واضح (ينظر أيضًا الملحق 13.2) . لذا ، فإن البحث جارٍ لإيجاد أشكال حضرية أكثر استدامة ، على الرغم من أنه بالنظر إلى الاستثمار الضخم الحالي في الضواحي ، لا يمكن أن يكون هناك تحول فوري في تصميم المدينة (حتى لو رغبت الأغلبية في مثل هذا التحول) . تتعلق الاستدامة بالترابط بين الاقتصاد والبيئة والرفاهية الاجتماعية . إنها وجهة نظر معيارية تجمع

بين الاستدامة البيئية ومفاهيم النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية . التعريف الذي يُستشهد به كثيرًا للتنمية المستدامة من تقرير برونتلاند (اللجنة العالمية، 1987) ، الذي بحث القضايا على المستوى الدولي ، هو أن التنمية المستدامة هي "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة". في الواقع ، هذا جزء صغير نسبيًا من مفهوم الاستدامة في التقرير، والذي يمتد إلى إنعاش النمو الاقتصادي ؛ وتلبية الاحتياجات الأساسية للوظائف والغذاء والطاقة والمياه والصرف الصحي ؛ وضمان التوازن بين السكان والموارد ؛ والحفاظ على قاعدة الموارد وتعزيزها ؛ إعادة توجيه التكنولوجيا وإدارة المخاطر ؛ ودمج البيئة والاقتصاد في صنع القرار؛ وإعادة توجيه العلاقات الاقتصادية الدولية .

عندما يتعلق الأمر بالاستدامة الحضرية ، يكون الناس عمومًا على دراية واضحة بأعراض **التنمية غير المستدامة** : التدهور الاقتصادي الهيكلي ، والتدهور البيئي ، والهجرة الخارجية ، والفصل العنصري ، والإقصاء ، والسلوك المعادي للمجتمع ، وفقدان التميز والشعور بالمكان . ومع ذلك ، فإن تحديد ما هو - أو قد يكون - مستدامًا يُمثل إشكالية . فبالنسبة للكثيرين ، تعني بروز القضايا البيئية أن فكرة الاستدامة بحد ذاتها تنطوي على شعور عميق بالعداء للحضر . وعلى الرغم من هذا التحيز، فمن الواضح أن الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للاستدامة في البيئات الحضرية بالغة الأهمية . **وتشمل هذه الأبعاد الحاجة إلى الحفاظ على السمات الاجتماعية والثقافية المحلية - كالجيرة والود** ، على سبيل المثال - في مواجهة التأثيرات العالمية والترابطات . كما تشمل جوانب التنمية الاجتماعية المتعلقة بانتشار الفقر وعدم المساواة ، وإمكانية الحصول على الرعاية الصحية والتعليم . وأخيرًا ، تشمل جوانب الحساسيات الاجتماعية والثقافية والسياسية المتعلقة باستعداد المجتمع وقدرته على إدارة التغيير ليكون أكثر استدامةً من الناحيتين البيئية والاقتصادية .

إن التعقيدات والغموض الكامن في الترابطات بين الاقتصاد والبيئة والرفاهية الاجتماعية داخل المناطق الحضرية يعني أن الموضوع قد يكون مرهقًا ، وبالنسبة للمخططين المحليين وصانعي السياسات ، يمكن أن يؤدي هذا إلى نوع من الجمود اليائس . إن إيجاد توازن بين هذه العناصر الثلاثة ليس بالأمر السهل عمليًا نظرًا للتضاربات المختلفة المرتبطة بالعلاقات بينها . وعلى وجه الخصوص ، توفير غالبًا ما تتعارض الفرص الاقتصادية المتاحة لمجموعة واسعة من الناس مع حماية البيئة . ومع ذلك ، فإن الدعوات المتزايدة لإيجاد حلول محلية لمشاكل عالمية تبدو مستعصية تعني أن استدامة المدن الصغيرة تُعد أكثر أهمية ، مع تزايد وعي المجتمعات المحلية بـ "الخلاصة الثلاثية" للعناصر الثلاثة .

لا تقتصر الاستدامة على الموارد بمعزل عن غيرها ، بل ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية . ومع ذلك ، من الممكن عزل مفهوم منفصل للاستدامة الاجتماعية الحضرية يتضمن مفاهيم العدالة والمجتمع والتحضر. يُعرّف يفتاشيل وهيدجكوك هذا المفهوم على النحو الاتي : **تُعرّف الاستدامة الاجتماعية الحضرية هنا بأنها القدرة المستمرة للمدينة على العمل كبيئة مستدامة على المدى الطويل للتفاعل البشري والتواصل والتنمية الثقافية .** لا ترتبط بالضرورة للاستدامة البيئية والاقتصادية للمدينة ، على الرغم من وجود روابط غالبًا بين هذه المجالات الثلاثة . **تتميز المدينة المستدامة اجتماعيًا بالحيوية والتضامن والشعور المشترك بالمكان بين سكانها** . وتتميز هذه المدينة بغياب الصراعات الصريحة أو العنيفة بين الجماعات ، أو الفصل المكاني الواضح ، أو عدم الاستقرار السياسي المزمن .

باختصار، تتعلق الاستدامة الاجتماعية الحضرية بالبقاء طويل الأمد لوحدة اجتماعية حضرية قابلة للاستمرار. (يفتاشيل وهيدجكوك، 1993، ص 140) كما رأينا في هذا الكتاب ، فإن عددًا من القوى - بما في ذلك عولمة الرأسمالية ، والتغير التكنولوجي السريع للغاية ، وثقافة الاستهلاك ما بعد الحداثة - قد أدت إلى حقبة من عدم الاستقرار الاقتصادي الحاد وانعدام الأمن الاجتماعي . ويبدو أن الوظائف والمجتمعات والأسر والهويات جميعها معرضة للخطر بشكل متزايد . جادل ريتشارد سينيت (1994) بأن هذا الشعور السائد بعدم

الاستقرار، والذي يعني تزايد التعلق بالمكان ، سواءً أكان أمة أم منطقة أم مدينة أم حيًا سكنيا . وبالتالي ، فإن التعلق بهذه المساحات يوفر شيئًا يُنظر إليه على أنه أكثر استقرارًا من انعدام الأمن المرتبط بالتوظيف وسوق العمل . ويشير فيذرستون ولاش (1999، ص 2) إلى أنه في هذا السياق ، قد تضطلع المدن بدور جديد ، إذ "توفر إمكانات مساحة عامة مفتوحة مبنية على قيم التنوع والتحضر والتجربة" . وهكذا ، فإن مفهوم سينيت عن مساحة عامة عالمية يُنذر بإمكانية تطوير الناس لأشكال جديدة من التفاعل الاجتماعي قائمة على التسامح . وكما رأينا في الفصول السابقة ، هناك حاليًا العديد من القوى التي تؤدي إلى الإقصاء وعدم المساواة والتعصب في المدن . ومع ذلك ، فإننا نأمل بشدة أن تساعد القضايا التي يناقشها هذا الكتاب في تعزيز المواقف والإجراءات والسياسات التي تشجع الاستدامة الاجتماعية الحضرية في المستقبل.

ملخص الفصل

13.1 تؤثر التكاليف والفوائد المتنوعة المرتبطة بالوصول إلى الخدمات بشكل كبير على جودة حياة سكان المناطق الحضرية . ويؤدي الصراع على الوصول إلى الموارد الشحيحة إلى تحالفات مصالح ، غالبًا ما تتمحور حول الأحياء السكنية . ويتمثل الأثر الإجمالي لتخصيص الخدمات في "عدم مساواة غير نمطية" .

13.2 أثرت اللامركزية والتجديد الحضري وإعادة هيكلة القطاع العام بشكل كبير على الوصول إلى الخدمات في المناطق الحضرية . ويُعدّ الاستقطاب الاجتماعي سمة متأصلة في العديد من المدن الغربية ، وهو ظاهرة معقدة أدت بالتالي إلى ظهور تفسيرات متنوعة . ويتمثل أحد التحديات الرئيسية للمستقبل في كيفية تحقيق الاستدامة الاجتماعية الحضرية .

ملحق 1

الاتجاهات الرئيسية في جغرافية الحضر الاجتماعية-

ظهور مجموعات من طالبي اللجوء واللاجئين

من أهم التطورات - وإن كانت قليلة البحث حتى الآن - في المدن الغربية في السنوات الأخيرة نمو الأحياء السكنية التي تضم تجمعات من اللاجئين وطالبي اللجوء (أي أولئك الذين يسعون إما إلى الاستقرار الدائم أو المؤقت في بلد آخر بعد فرارهم من الاضطهاد في وطنهم) . لمعظم الدول الغربية تاريخ طويل في قبول طالبي اللجوء (على سبيل المثال ، حالة اليهود الفارين من الاضطهاد النازي في ثلاثينيات القرن الماضي) . ومع ذلك ، في السنوات الأخيرة ، ارتفعت أعداد طالبي اللجوء السياسي في الغرب بشكل كبير استجابةً للاضطرابات السياسية المتزايدة وإجراءات مختلف الأنظمة الاستبدادية حول العالم (مثل العراق وأفغانستان والصومال والجزائر) . واستجابةً لذلك ، اتخذت معظم الدول الغربية تدابير للحد من أعداد طالبي اللجوء .

في المملكة المتحدة ، على سبيل المثال ، شملت سياسة الهجرة تشديد الضوابط على الدخول ، وقيودًا على الحقوق المدنية لطالبي اللجوء ، وخفضًا في مدفوعات الرعاية الاجتماعية . وكما هو الحال في الدول الغربية الأخرى ، ارتبطت هذه التدابير (إلى جانب انخفاض النزاعات حول العالم) بانخفاض سريع في طلبات اللجوء . في المملكة المتحدة ، بُذلت محاولات لتفريق طالبي اللجوء في جميع أنحاء البلاد ، وقد أدت هذه السياسة أحيانًا إلى توترات اجتماعية ومجموعات احتجاج محلية في مناطق الاستقبال . وقد اشتدت المخاوف بسبب إشارات الصحف إلى "طوفان" من طالبي اللجوء يهدد بـ"إغراق" الأحياء السكنية .

ومن الحالات الشهيرة بشكل خاص منطقة سايتهيل في غلاسكو ، حيث أدى وصول 3500 طالب لجوء كردي إلى هجمات عنصرية ومقتل كردي تركي (هوبارد، 2005) . ومع ذلك ، كشفت التحقيقات اللاحقة أن هذا كان سطوًا وليس هجومًا عنصريًا . في الواقع ، كان سكان سايتهيل منزعجين للغاية من تصويرهم في وسائل الإعلام على أنهم متعصبون عنصريون ، لدرجة أنهم انضموا إلى مسيرة مع طالبي اللجوء لتقديم التماس إلى المجلس المحلي لتحسين ظروف السكن . وكشفت محاولات تعزيز العلاقات المجتمعية في سايتهيل أن العديد من الوافدين الجدد كانوا أطباء ومهندسين معماريين وكهربائيين مؤهلين ، وبالتالي يتمتعون بمهارات قيّمة .

جادل هوبارد (2005) بأنه على الرغم من أن معارضة جماعات الأحياء السكنية المحلية لمراكز اللجوء غالبًا ما تُصوَّر على أنها تهديدات للثقافة "الإنجليزية" الوطنية ، إلا أن هذه الخطابات غالبًا ما تُخفي أجندة عنصرية قائمة على تخيلات "البياض" (ينظر أيضًا الفصل 8) . وكانت المعارضة للمراكز المخصصة لطالبي اللجوء شرسة بشكل خاص في المناطق الريفية ذات التقاليد المحدودة للتعددية الثقافية . ومع ذلك ، هناك أيضًا تقارير قصصية من لندن تفيد بأن بعض الأقليات العرقية تنتقل إلى المناطق الخارجية في الضواحي استجابةً للأعداد المتزايدة من طالبي اللجوء في المناطق الداخلية من المدينة .

ملحق 2

نقاشات رئيسية في جغرافية الحضر الاجتماعية-

دور التنقل بالسيارات

يُعد مفهوم "التنقل بالسيارات" مفهومًا جديدًا نسبيًا ذا تأثير متزايد في الجغرافيا البشرية والدراسات الحضرية . وهو مفهوم واسع النطاق يشير إلى الطريقة التي تؤثر بها السيارة (والأهم من ذلك ، جميع الأنظمة التي تدعمها) تأثيرًا مهيمنًا على حياتنا في المجتمعات الغربية . حدد جون أوري ، أحد أبرز رواد دراسات التنقل بالسيارات ، ستة جوانب لهذا المفهوم :

1) السيارة كأداة مصنّعة (أي أنها تُنتجها شركات رائدة في القرن العشرين).
2) السيارة كعنصر استهلاكي (أي أنها رمز للمكانة الاجتماعية يُضفي القوة والهوية).
3) السيارة كجزء من مجمع صناعي مرتبط بصناعات أخرى (مثل بناء الطرق والإسكان ، وملحقات السيارات).
4) السيارة كأداة للتنقل شبه الخاص (أي أنها ، بسبب هيمنتها، تُخضع جميع وسائل النقل الأخرى).
5) السيارة كعامل ثقافي (أي أنها تُهيمن على العديد من الخطابات الاجتماعية السائدة).
6) السيارة كعامل استنزاف للبيئة والموارد (أي أنها تُنتج التلوث مع الضوضاء والازدحام).

يرتبط مفهوم التنقل بالسيارات هذا بـ "نظرية الأنظمة الكبيرة" . يتضمن النظام الكبير الذي تدعمه السيارة العديد من العناصر ، بدءًا من شركات النفط الضخمة بجميع أنشطتها المتنوعة ، وصولًا إلى شركات التصنيع الضخمة ، والبنية التحتية الضخمة المتمثلة في الطرق والجسور ، بالإضافة إلى أنشطة مثل الإعلان والمبيعات والرياضة والترفيه . من الواضح أن للسيارة أهمية كبيرة في التأثير على البنية المكانية للمدن الغربية من خلال تأثيرها على التوسع العمراني . قد يرى بعض المتشككين أن عناصر التنقل بالسيارات هذه "بديهية" و"منطقية" ، لكن المفهوم يلفت انتباهنا إلى أن كل هذه البنية التحتية ، وكيف تسيطر على تفكيرنا ،

ليس بالضرورة أن تكون كذلك . إن اعتمادنا على السيارة يعكس مجموعة واسعة من القرارات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية التي اتُخذت على مر السنين .

ملحق 3

الاتجاهات الرئيسية في جغرافية الحضر الاجتماعية-

صعود ريادة الأعمال الاجتماعية

كما رأينا في الفصل الأول ، لا تصف الكلمات العالم فحسب ، بل تعكسه كمرآة ، بل يمكنها في الواقع أن تُكوّن رؤية للعالم من خلال الافتراضات المختلفة التي تُدمجها (صراحةً وضمنًا) . وهذا أحد أسباب استخدام السياسيين وصانعي السياسات لكلمات جديدة بشكل متكرر عند طرح مبادرة سياسية جديدة ؛ فقد تُشوّه الكلمات القديمة بدلالات تُعد عتيقة الطراز وغير مواكبة للعصر. وهكذا ، نجد أن مجموعة جديدة كاملة من الكلمات قد طُرحت لدعم إصلاح الرعاية الاجتماعية في العقود القليلة الماضية ، مثل "العمل مقابل العمل" و"أصحاب المصلحة" و"الاتفاقيات" . بالإضافة إلى ذلك ، بدلًا من تسميتهم "عملاء" ، أُعيدت تسمية متلقي الخدمات أحيانًا إلى "عملاء" أو "مستهلكين" .

ومن المفاهيم الجديدة الرئيسية مفهوم ريادة الأعمال الاجتماعية . لا يوجد تعريف سهل لهذا المفهوم ، ولكن المؤسسات الاجتماعية في جوهرها هي مشاريع تجارية تسعى إلى تحقيق منافع اجتماعية لمجتمع محدد . قد يكون هذا الأخير مجتمعًا داخل منطقة جغرافية محددة - مثل حي سكني محلي - أو قد يكون مجتمعًا ذا مصالح مشتركة ، مثل العاطلين عن العمل لفترات طويلة ، أو المعاقين ، أو الآباء والأمهات العازبين . في بعض النواحي ، تشبه المؤسسات الاجتماعية الجمعيات الخيرية التقليدية ، إلا أنها تميل إلى العمل بعنصر تجاري أكبر . وبالتالي ، فهي منظمات هجينة تعمل على حدود القطاع الخاص الحقيقي (حيث يكون الهدف تحقيق أقصى ربح) والقطاع العام (حيث توجد سيطرة وتمويل مباشران من الحكومة).

تُشكل المؤسسات الاجتماعية مجتمعةً ما يُسمى أحيانًا **بالاقتصاد الاجتماعي** (أو "القطاع الثالث") . لطالما وُجدت مشاريع تجارية ضمن القطاع الثالث ، لكنها اكتسبت أهمية متزايدة في السنوات الأخيرة في تلبية احتياجات الرعاية الاجتماعية السائدة ، حيث حاولت الحكومات تقييد نطاق دول الرعاية الاجتماعية . يرتبط مفهوم ريادة الأعمال الاجتماعية ارتباطًا وثيقًا بالمشاريع الاجتماعية . يأخذ هذا المصطلح مفهوم ريادة الأعمال من مجال المشاريع الخاصة ، ويطبقه على الأفراد المبتكرين في مجال السياسة الاجتماعية . يُنظر إلى هؤلاء الأفراد على أنهم قادرون على جلب الدافع والابتكار والإبداع إلى مجال يحتاج إلى إصلاح ، وتقديم خدمات جديدة مع زيادة الكفائة .

لذلك ، تتمثل السمة الرئيسية لرائد الأعمال الاجتماعي في قدرته على جمع "شركاء" متنوعين في مجال الرعاية الاجتماعية "للاستثمار" في حلول مبتكرة . يُعد مفهوم ريادة الأعمال الاجتماعية مثالًا جيدًا على كيفية تغلغل خطابات الأعمال والسوق تدريجيًا في جميع جوانب الحياة الاجتماعية المعاصرة . لا شك أن البعض قد حققوا ابتكارات هائلة في مجال السياسة الاجتماعية . من الأمثلة أندرو ماوسون ، الذي أسس مركز بروملي باي بو في لندن ، وجريج ماكليود ، مؤسس منظمة "الفجر الجديد" في سيدني ، وكيب بريتون ، ونوفا سكوشا ، في شرق كندا . وهذه الأخيرة منظمة غير ربحية متعددة الأوج ه، تهدف إلى تحسين نوعية الحياة في منطقة عانت من ضائقة اقتصادية كبيرة على مر السنين .

ومع ذلك ، فإن الاعتماد على أفراد رئيسيين يمكن أن يثير عددًا من المشاكل . أولًا، هناك مسألة المسائلة ؛ إذ يمكن للأفراد ذوي التصرف الحاسم أن يتجاهلوا بسهولة "أصحاب المصلحة" الآخرين في نظام الرعاية الاجتماعية (مثل زملاء العمل ، والمتطوعين ، ومتلقي الرعاية الاجتماعية ، وممولي الخدمات) .

ثانيًا، ليس من الواضح دائمًا ما إذا كان الأفراد القياديون حاسمين في نجاح أو فشل منظمات معينة . أخيرًا، يمكن أن يُثقل كاهل أفراد معينين بتوقعات غير واقعية حول قدرتهم على تغيير وإصلاح أنظمة الرعاية الاجتماعية . لا ينبغي الاستهانة بأهمية المشاريع الاجتماعية ؛ بل قد يجادل البعض بأنها ستكون الظاهرة التجارية الأبرز في القرن الحادي والعشرين . وقد أشار استطلاع أُجري عام ٢٠٠٥ في المملكة المتحدة إلى أن قطاع المشاريع الاجتماعية وظّف ما لا يقل عن نصف مليون شخص بشكل مباشر، وحوالي ٢٠٠ ألف شخص يعملون تطوعًا . وقد ساهموا في الاقتصاد بمبلغ ١٨ مليار جنيه إسترليني - أي ما يعادل ثلاثة أضعاف مساهمة الزراعة .

ملحق 4

الاتجاهات الرئيسية في جغرافية الحضر الاجتماعية-

أعمال الشغب الفرنسية عام ٢٠٠٥

من حين لآخر، تندلع أنواع مختلفة من الاضطرابات المدنية ، مثل النهب والشغب والتدمير العشوائي والعنف العشوائي ، في المدن الغربية الكبرى . ومن الأمثلة الكلاسيكية على ذلك أعمال الشغب في باريس في مايو ١٩٦٨، والاضطرابات في مدن المملكة المتحدة في أوائل الثمانينيات، وأعمال النهب والعنف والفوضى واسعة النطاق في لوس أنجلوس في أبريل ١٩٩٢، وأعمال الشغب في مدن برادفورد وأولدهام وبيرنلي الإنجليزية عام ٢٠٠١، وأعمال الشغب اليونانية أواخر عام ٢٠٠٨. تشترك هذه الأعمال الشغب في سمات مشتركة .

أولاً، هناك شعور راسخ بالظلم لدى شريحة فرعية من المجتمع ، وعادةً ما يكون نتيجةً لحرمان مزمن مصحوبًا بتصور للتمييز المؤسسي .

ثانيًا، هناك "حدث مُحفِّز" ، عادةً ما يكون قمع الشرطة للأقلية (مثل بثّ تسجيل فيديو للمشتبه به الأسود رودني كينغ عام ١٩٩٢ وهو يتعرض لضرب مبرح على يد ضباط شرطة لوس أنجلوس - وهي قوة لطالما عدت عنصرية في عملياتها) .

ثالثا ، هناك شكل من أشكال القمع مع سيطرة السلطات المدنية على المدينة باستخدام الشرطة أو القوة العسكرية . غالبًا ما يتبع ذلك فترة من البحث في أعماق النفس في وسائل الإعلام ومن قبل السياسيين وهم يعقدون أيديهم متسائلين عمّا قد يُسبب مثل هذه الفوضى .

رابعا ، تَعِد السلطات المدنية بإجراء تحقيق رسمي في أسباب أعمال الشغب مع وعد بتنفيذ إصلاحات . في بعض الحالات، قد تُغيّر هذه الإصلاحات ممارسات المؤسسات التي أثارت أعمال الشغب ، ولكن عادةً ما تبقى المصادر طويلة الأمد لعدم المساواة والحرمان دون تغيير .

خامسا ، غالبًا ما تُدمر المناطق التي يسكنها مثيرو الشغب بسبب أعمال النهب، وفي حين تُجرى في بعض الحالات إصلاحات وتجديدات حضرية ، إلا أن أعمال الشغب في حالات أخرى تُؤدي إلى هجران الأحياء السكنية وتدهورها على المدى الطويل.

تُعدّ أعمال الشغب الفرنسية في أكتوبر ونوفمبر 2005 مظهرًا مثيرًا للاهتمام لهذه العمليات . كان المظلم الأساسي (وما يزال) هو الوضع الاجتماعي للضواحي ، وهي أحياء حضرية محرومة في المدن الفرنسية يسكنها عادةً المهاجرون المسلمون من أصول شمال أفريقية وأحفادهم (ولكن أيضًا مهاجرون أحدث من منطقة البحر الكاريبي وجنوب شرق آسيا) . وتشهد هذه المناطق جميع المؤشرات الرئيسية للحرمان الحضري : ارتفاع معدلات البطالة (خاصة بين الشباب) ، وانخفاض الدخل ، وضعف التحصيل التعليمي ،

واكتظاظ المساكن ، وتجارة المخدرات ، وارتفاع معدلات الجريمة . بالإضافة إلى ذلك ، غالبًا ما تكون هذه المناطق معزولة ، مع ضعف أنظمة النقل العام وضعف البنية التحتية الاجتماعية . كما أدت التدابير المالية لخفض الإنفاق الاجتماعي في إطار عضوية فرنسا في الاتحاد النقدي الأوروبي إلى خفض الإنفاق الاجتماعي على الضواحي .

في عام 2005 ، تصاعدت التوترات في الضواحي ، حيث قامت شرطة مكافحة الشغب الوطنية وشرطة الدرك العسكرية بعمليات تفتيش عديدة للتحقق من هوية الشباب بحثًا عن مهاجرين غير شرعيين . كان الحدث المُشعل هو صعق كهربائي عرضي لشابين مسلمين أثناء فرارهما من الشرطة في ضاحية كليشي سو بوا الباريسية . تلا ذلك أسبوعان من أعمال الشغب في الضواحي ، حيث أُحرق ما يُقدر بـ 9-10 آلاف سيارة ، وأُحرق أكثر من 300 مبنى ومدرسة ، واعتُقل حوالي 4700 شخص . وفُرضت سلطات الطوارئ ، بما في ذلك حظر الاجتماعات العامة وحظر التجول ، في 30 مدينة فرنسية .

كان وزير الداخلية الفرنسي آنذاك نيكولا ساركوزي ، الذي وصف مثيري الشغب بـ "الحثالة" . توقع بعض المعلقين المزيد من أعمال الشغب إذا أصبح ساركوزي رئيسًا ، لكن هذا لم يحدث بعد انتخابه . في الواقع ، تعهّد ساركوزي بـ"خطة مارشال" جديدة للضواحي (محاكاةً للمساعدات الضخمة التي أرسلتها الولايات المتحدة لإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية) ، وعيّن امرأة مسلمة ، فضيلة مارا ، مسؤولةً عن سياسة المدينة للتواصل مع ممثلي سكان الضواحي لمعرفة شكاواهم . وهناك خطط لجذب الشركات إلى الضواحي من خلال حوافز ضريبية ، وتشجيع التدريب المهني للمتسربين من المدارس .

حتى وقت كتابة هذا التقرير (أواخر عام 2008)، ما تزال التوترات بين الشباب الفرنسي المسلم والشرطة مرتفعة . بُذلت جهود لتنظيف الضواحي ، لكننا ننتظر مبادرات سياسية جديدة رئيسية (متوقفة حاليًا بسبب القيود المالية) . يهدف تقاليد الجمهورية العلمانية الفرنسية إلى معاملة الجميع كمواطنين فرنسيين متساوين ، ويرفض الاعتراف بمصالح أقليات عرقية معينة في مجتمع متعدد الثقافات . ولذلك ، لا يوجد سوى عدد قليل من الممثلين المسلمين في المؤسسات الفرنسية ، ويُحظر ارتداء أغطية رأس دينية خاصة في المدارس الفرنسية . وهذا يتناقض مع السياسة الاجتماعية البريطانية التي تعترف بمصالح الأقليات من خلال تشجيع المدارس الدينية . ومع ذلك ، تُجسّد كل من بريطانيا وفرنسا رهاب الإسلام في المجتمع الأوسع ، بالإضافة إلى الاغتراب بين بعض شبابهما المسلمين .

ملحق 5

نقاشات رئيسية في جغرافية الحضر الاجتماعية-

ما هو مستقبل الضواحي؟

لطالما سخر الأكاديميون والمثقفون المتحيزون للمناطق الحضرية من الضواحي السكنية المترامية الأطراف منخفضة الكثافة ، من النوع الذي نما بسرعة في الاقتصادات الغربية بعد الحرب العالمية الثانية ، وأظهر نموًا متجددًا خلال فترة الازدهار بين عامي 1995 و 2007. ومنذ الدراسة الرائدة التي أجراها هربرت غانز (1967) لحي ليفيت في ويلينجبورو (المعروف باسم ليفيتاون) ، على بُعد 15 ميلًا شرق فيلادلفيا ، وُصفت الضواحي بأنها بيضاء بطبعها ، باهتة ، ثرية ، متجانسة اجتماعيًا ، إقصائية ، محافظة سياسيًا ، فردية ، تنافسية ، ومنخرطة في استهلاك مُفرط . في الوقت الحالي ، أثار تأثير أزمة الائتمان في انفجار فقاعة أسعار المساكن المتصاعدة بسرعة ، إلى جانب الارتفاع السريع في تكلفة التنقل عقب ارتفاع أسعار الطاقة ، تساؤلات جديدة حول جدوى الحياة في الضواحي مستقبلً ا. علاوة على ذلك ، في أعقاب

"الاقتصاد الجديد" الذي تتزايد فيه أهمية الصناعات الإبداعية ، يُنظر إلى مراكز المدن المتجددة ، بما تضمه من مزيج من المجموعات الثقافية المتنوعة ، بشكل متزايد ، على أنها مفتاح الابتكار والازدهار الاقتصادي

يُظهر الفحص الدقيق للواقع حتمًا أن الأمور أكثر تعقيدًا مما توحي به هذه الصور النمطية الشائعة . بدايةً ، مع تزايد هجرة الناس إلى الضواحي ، بدأوا يكتسبون طابعًا أكثر تنوعًا . ففي الولايات المتحدة ، على سبيل المثال ، تتزايد نسب الآسيويين واللاتينيين والسود في الضواحي بمعدلات أسرع من نسب البيض (يبلغ عدد السود في ويلينغبورو اليوم ثلثي سكانها) . في المملكة المتحدة ، ينتقل أفرادٌ من الجيلين الثاني والثالث من الأقليات العرقية الراسخة إلى الضواحي - غالبًا استجابةً لتدفق طالبي اللجوء وغيرهم من المهاجرين إلى معاقلهم التقليدية في وسط المدن . في الولايات المتحدة ، هناك أيضًا دلائل على تزايد أعداد الأزواج من جنس واحد في الضواحي . كما أن فكرة أن التراجع الملحوظ في المجتمع واللياقة البدنية يمكن أن تُعزى حصريًا إلى العيش في الضواحي هي فكرة مشكوك فيها .

علاوة على ذلك ، فإن فكرة أن المبدعين هم أفرادٌ مختلّون اجتماعيًا ومعزولون يعيشون في وسط المدينة هي واحدة من "خرافات الإبداع" العديدة . في حين أن بعض الصناعات الإبداعية ، مثل صناعة الملابس ، تعتمد على مجتمعات إبداعية محددة تتركز في المدن ، فإن الابتكار في صناعات أخرى ، مثل التكنولوجيا المتقدمة والتكنولوجيا الحيوية ، هو نتاج أفراد متوازنين اجتماعيًا ، وغالبًا ما يكونون موجهين نحو الأسرة ، يعيشون في الضواحي (سوير، 2006) . علاوة على ذلك ، ما يزال السكن في الضواحي يحظى بشعبية ، كما يتضح من كثرة الشقق الفارغة في وسط المدينة . كما تُظهر الإحصاءات أنه حتى الركود الاقتصادي الأخير، كانت الضواحي غالبًا مراكز للنمو الاقتصادي .

ومع ذلك ، لا شك أن نمو المناطق الضواحي الضخمة - التي تُسمى أحيانًا "الضواحي الحضرية" - كان جزءًا من مزيج من العوامل التي أدت إلى العديد من الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية الحالية . لا شك أن أنماط الحياة في الضواحي ، إلى جانب توافر الائتمان الرخيص ، قد شجعت على ازدهار أنماط الحياة كثيفة الاستهلاك للطاقة ، والتي تدعم العديد من المشاكل الاقتصادية الحالية . في الولايات المتحدة ، قد تؤدي عمليات حجز المساكن وهجر المساكن إلى تحويل العديد من الضواحي إلى مناطق عشوائية جديدة . في الواقع ، هناك العديد من الدلائل على ارتفاع معدلات الجريمة في الضواحي .

وهناك بالفعل دلائل على حدوث تغيير في الولايات المتحدة استجابةً لارتفاع أسعار النفط . انخفضت مبيعات سيارات الدفع الرباعي ، وتراجع متوسط المسافات المقطوعة بالسيارات ، ويزداد استخدام الدراجات الهوائية ، وكذلك مشاركة السيارات ، بينما يتزايد الاستثمار في أنظمة النقل الجماعي والسفر عليها . وقد أُشير إلى أن المستوطنات الجديدة ستميل إلى التجمع في المستقبل بكثافة أعلى حول مراكز النقل الجماعي . ومع ذلك ، فإن حجم التغيير المطلوب هائل ؛ إذ تشير التقديرات إلى أن حوالي 99% من الرحلات التي يقوم بها مواطنو الولايات المتحدة حاليًا تتم بالسيارات أو غيرها من مركبات النقل غير الجماعي .